أكد مسؤول ملف الأسرى في حركة حماس، زاهر جبارين، لـ«العربي الجديد»، أنّه لم تجر أي اتصالات حول تبادل الأسرى منذ عدة أشهر. من جهتها، أرجعت مصادر مصرية السبب في عدم إحراز تقدم جديد بشأن الصفقة إلى الخلافات داخل الحكومة الإسرائيلية، متحدثة عن تفاصيل محاولات إحياء الملف

لا اتصالات لتبادل الأسرى

قناعة لدى «حماس» ومصر بعدم جدية الحكومة الإسرائيلية

غزة ـ **ضياء خليل**
القاهرة ـ **العربي الجديد**

لا يزال ملف تبادل الأسرى بين «حماس» وإسرائيل يراوح مكانه، في ظل رفض حكومة الاحتلال دفع الثمن الذي تطالب به الحركة للإفراج عن الأسرى، وإصرار المقاومة على شروطها وخريطة الطريق التي وضعتها، وأوصلتها إلى الوسطاء للقبول بالتبادل والوصول إليه. وتحتجز «كتائب القسام»، الذراع العسكرية لحركة حماس، أربعة إسرائيليين، بينهم جنديان أسرتهما خلال عمليات عسكرية خلال الحرب الثالثة على قطاع غزة صيف عام 2014، وأخران دخلا إلى القطاع في ظروف مختلفة. وتعتبر إسرائيل جنديها لدى «حماس» قتيلين، لكن الحركة تتجاهل هذه الفرضية وترفض إعطاء معلومات «مجانية» لإسرائيل.

وعاد الحديث عن تبادل الأسرى بين «حماس» وإسرائيل مع إعلان عضو الكنيست عن حزب «العمل» أميلي حايا مواتي، أخيراً، عن تقدم في ملف صفقة تبادل الأسرى مع الحركة. وعزت مواتي هذه المعلومات إلى «إحاطة» تلقاها أعضاء في الكنيست قبل ثلاثة أسابيع خلال اجتماع للجنة الخارجية والأمن. لكن «حماس» نفت هذا التقدم. وقال مسؤول ملف الأسرى فيها عضو مكتبها السياسي زاهر جبارين، لـ«العربي الجديد»، إنّ الاتصالات مجمدة حول الملف، ولم تجر أي اتصالات جديدة حول تبادل الأسرى منذ عدة أشهر. وشدد جبارين على أنّ ما يُنشر عبارة عن «أكاذيب»، فلا يوجد أي تقدم، والحكومة الإسرائيلية غير جادة في استعادة أسراها لدى المقاومة في غزة. ونبه إلى استقالة أحد مسؤولي ملف التبادل الذي كان ينوب عن جيش الاحتلال، والذي قال إنّ حكومته ضيعت فرصتين للوصول إلى تبادل أسرى. وفي 28 ديسمبر/كانون الأول الماضي، كشف الإعلام الإسرائيلي عن استقالة مُنسق شؤون الأسرى والمعتقلين التابع لجيش الاحتلال موشيه طال من منصبه في الفريق الذي يشارك في المفاوضات الرامية للتوصل إلى صفقة تبادل أسرى مع حركة حماس. ومُنسق الجيش الإسرائيلي الذي استقال ضابط احتياط في شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان»، وشارك في اتصالات «حساسة وسرية» مع الوسيط المصري وحركة حماس. والاستقالة جاءت في سياق احتجاجي على أن الحكومة الإسرائيلية «لا تدفع بشكل كاف باتجاه تحرير المعتقلين والأسرى في غزة». ونقل الإعلام الإسرائيلي عن الضابط، وهو برتبة عقيد، قوله إن إسرائيل «أهدرت فرصتين مختلفتين في السنوات الأخيرة، كان من الممكن أن تؤديا إلى صفقة تبادل أسرى».

وجدد جبارين تأكيده أنّ «حماس» مصرة على الوصول إلى تبادل أسرى وفق شروطها، وهي قدمت للوسطاء خريطة طريق للمضي قدماً في إنجاز الصفقة، وأنها لن تتراجع عن ذلك. وشدد على أنّ الرهان الإسرائيلي على الوقت وهم وتضييع للفرص. وأكدّ جبارين أنّ المقاومة رفضت ربط التبادل بملفات حياتية، ونجحت في كسر الشروط الإسرائيلية التي حاولت تطبيق هذا الربط على أرض الواقع، بعد معركة «سيف القدس». في مقابل ذلك، قالت مصادر مصرية خاصة، على اطلاع بملف الوساطة التي يقودها جهاز المخابرات العامة المصري بين فصائل المقاومة وحكومة الاحتلال الإسرائيلي، إن الحديث بشأن ملف صفقة التبادل لم يتوقف، ولكنه بات «موسمياً»، يتحرك بتحرك الأحداث على الأرض، وتنخفض وتيرة المباحثات بشأنه كلما كانت هناك ملفات أكثر إلحاحاً.

وأضافت المصادر، في أحاديث خاصة لـ«العربي الجديد»، أن فترة الشهر الماضي شهدت مطلباً من جانب مسؤولين رفيعي المستوى بمجلس الأمن القومي الإسرائيلي، للمسؤولين في جهاز المخابرات العامة، بتحريك ملف الوساطة بشأن صفقة التبادل مجدداً، والذي تتمسك «حماس» بفصله تماماً عن باقي المسارات المتعلقة بالتهدئة أو إعادة الإعمار في قطاع غزة. وأوضحت المصادر أن القاهرة طرحت أخيراً على قيادة حركة حماس فتح ملف الأسرى، والوقوف على نقاط تلاق يمكن على أساسها بدء جولة جديدة من المفاوضات.

وكشفت المصادر أن قيادة الحركة طالبت المسؤولين عن الملف في مصر بمطالبة الجانب الآخر، أي حكومة الاحتلال، بتحديد المستجدات التي يرغب بناء عليها بتحريك الملف مجدداً. وأشارت إلى أن آخر جولة توقفت عند تمسك الحركة بالقائمة التي حددتها بأعداد وأسماء الأسرى الذين ترغب في إطلاق سراحهم، وكذلك الموافقة على الخطة المعدة، بمباركة من جانب الوسطاء الذين شاركوا في المفاوضات، والتي تضمنت ثلاث مراحل. وأرجعت المصادر السبب الحقيقي في عدم إحراز تقدم جديد بشأن الصفقة إلى الخلافات داخل الدائرة المعنية بشكل مباشر بالملف في الحكومة الإسرائيلية.

وكشفت المصادر أنه في وقت قريب سابق، توصلت القاهرة إلى صيغة مناسبة، حظيت بقبول اثنين من المسؤولين المباشرين المعنيين بالملف في إسرائيل، قبل أن يتم التراجع، بداعي الحاجة لمزيد من الوقت، عندما توجه المسؤولون إلى دوائر أخرى في الحكومة لاستطلاع موقفهم النهائي.

وقالت المصادر إن حالة النشاط التي دبت أخيراً في ملف صفقة الأسرى، ربما تكون ناتجة أيضاً عن التغيرات التي طرأت على قيادة ملف إسرائيل في جهاز المخابرات العامة، في إشارة إلى مسؤول الملف الجديد محمود السيسي، نجل الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وما تحظى به تلك القيادة من دعم، ورغبتها في إنجاز تقدم ملموس على صعيد الملفات التي تقع تحت إشرافها.

وأكدت المصادر أن تحريك الملف هذه المرة ربما يكون جاء بناء على تدخل مصري مباشر خلال اللقاءات رفيعة المستوى التي جرت، أخيراً، بين مسؤولي الملف في الجانبين. وأوضحت أن «المسؤول الجديد للملف يسعى إلى تقديم نفسه من باب واسع»، مؤكدة «أن هذا الملف يحظى باهتمام كبير داخل الأوساط المصرية».

في هذه الأثناء، أشار المختص في الشأن الإسرائيلي حاتم أبو زايدة، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنّ الحكومة الإسرائيلية الحالية غير جادة في الوصول إلى تبادل أسرى، لاعتبارات داخلية وخشية على تماسكها. وأشار إلى أنها تسمح بتسريب مثل هذه الأخبار لامتصاص غضب أهالي الإسرائيليين المحتجزين لدى «حماس» في غزة، ولمنع تشكيل لوبيات ضغط أكبر عليها. وأوضح أبو زايدة أنّ الحكومة الإسرائيلية تريد القول لأهاليهم وللمجتمع أنها لن تنسى المفقودين في غزة، وأنّ عليهم فقط الصبر والانتظار لإعادتهم، لكنها في الواقع غير معنية بتكرار تبادل الأسرى، مثل الذي جرى في العام 2011 حين أفرجت المقاومة عن 1027 أسيراً وأسيرة مقابل الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط.

واستبعد أن تكون الحكومة الإسرائيلية قادرة على اتخاذ قرار بتبادل الأسرى، خاصة أنها غير معنية بمزايدات عليها من الأحزاب الدينية و«الليكود».

تحتجز «كتائب القسام» أربعة إسرائيليين (محمود هams/ فرانس برس)

صفقة بشروط الحركة

يرى المختص في الشأن الإسرائيلي حاتم أبو زايدة، أنّ قيادة حركة حماس متصلبة جداً في ملف تبادل الأسرى. وأوضح أنه لا يمكن أنّ تتم صفقة جديدة إلا بشروط الحركة، وخصوصاً عبر الإفراج عن أكبر عدد من الأسرى الفلسطينيين وأصحاب المحكوميات العالية، وهو ما أكد عليه أيضاً مسؤول ملف الأسرى في الحركة زاهر جبارين (الصورة). ولفت أبو زايدة إلى أنه لا يمكن أنّ تؤثر الضغوط والظروف الإقليمية على «حماس» لتخفيض مطالبها.

للحديث تتمة...

رهان التونسيين على اتحاد الشغل

وليد التليلي

انتهى مؤتمر «الاتحاد العام التونسي للشغل» بإعادة انتخاب نور الدين الطبوبي أميناً عاماً لعهدة جديدة بخمس سنوات، وهذا في حد ذاته خبر مهم جداً للتونسيين في هذه الفترة، إذ توضع على هذه المنظمة كل الرهانات بشأن مصير البلاد الذي لم يتحدد بعد في أي اتجاه سيسير. وتتوجه كل الأنظار الآن إلى «اتحاد الشغل» لأسباب كثيرة؛ أولها الرصيد التاريخي للمنظمة النقابية وتجربتها في إدارة الأزمات، ليس بمناسبة الحوار الوطني في 2013 فقط، كما يعتقد البعض، بل من قبل ذلك بكثير، في محطات مختلفة من تاريخ البلاد. ويتصاعد الرهان على «اتحاد الشغل»، لأنه يمثل الآن في المشهد التونسي، الجهة الوحيدة القادرة على أداء دور فعّال ومسموع من مختلف الفرقاء؛ الأحزاب والمنظمات والمجتمع المدني، والرئيس قيس سعيّد نفسه. إذ إن الطبوبي نجح، على الرغم من كل شيء، في الحفاظ على مسافة من الأطراف المتصارعة، واتخذ مواقف ناقدة للجميع، بما يؤهله لأداء دور وسيط. تضاف إلى ذلك رهانات دولية أيضاً على المنظمة، يبّنتها بوضوح مواقف سفراء ومنظمات دولية مهمة.

ويقطع النظر عن الرهانات النقابية الداخلية، فإن إعادة انتخاب الطبوبي وقائمته، تمثّل في هذه المرحلة ربحاً مهماً للوقت، تبدو البلاد في أشد الحاجة إليه، خصوصاً أن العارفين بخفايا الأمور في تونس يعرفون أنه حافظ على علاقات بجميع الأطراف بحكم شخصيته المعتدلة، ويتحرّك بما يتيحه له تاريخ المنظمة وثقلها الشعبي.

وقد قال الطبوبي مباشرة بعد انتخابه إن «الاتحاد رتّب بيته الداخلي الآن، ولن يبقى مكتوف الأيدي أمام الوضع الذي تمر به تونس». وأمام المناكفات الأيديولوجية التي تعصف بالبلاد، وحالة الانقسام الشديدة، وأمام الوضعية الاقتصادية التي تهدد البلاد بالانهيار، وتدهور نظام العلاقات بين الجميع، تقف منظمة «الاتحاد العام التونسي للشغل» اليوم أمام اختبار تاريخي كبير، محمّلةً برصيدها التاريخي في الدفاع عن الديمقراطية والحريات والتوازن بين السلطات. فموقفها سيكون حاسماً في تحديد مصير البلاد، وانحيازها لأي طرف سيكون مدمراً لما تبقى من آمال، بينما يظلّ صوتها قوياً وقادراً على دعوة الجميع إلى طاولة حوار على قاعدة تجاوز أخطاء الماضي وبناء مستقبل مشترك، في بلد مشترك، لا تدمره أطماع أي طرف.

■ الحدث

تبون إلى الكويت بعد الدوحة

الجزائر ـ **عنمان لحياني**
الدوحة، القاهرة ـ **العربي الجديد**

يتوجه الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون من الدوحة إلى الكويت غداً الثلاثاء، في زيارة رسمية هي الأولى لرئيس جزائري منذ عام 2008، حيث تتضمن على الأرجح عقد قمة ثلاثية مع أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.

وأجرى أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمس الأحد، مباحثات موسعة مع تبون في الديوان الأميري، شملت عدداً من القضايا الإقليمية والدولية المستجدة، فضلاً عن توقيع اتفاقيات تعاون عدة بين الطرفين.

وكتب أمير قطر في تغريدة على حسابه بموقع «تويتر»: «نعتز في قطر بعلاقاتنا الأخوية مع الأشقاء في الجزائر، وأعمل مع أخي فخامة الرئيس عبد المجيد تبون على رفع مستوى التعاون المشترك بما يلبي طموحات الشعبين الشقيقين». وأضاف «ناقشنا اليوم العمل العربي المشترك وسبل تعزيزه وتفعيله في مواجهة التحديات التي تواجه المنطقة والأمة العربية». من جهته، أفاد الديوان الأميري القطري بأن الشيخ تميم «تمنى للعلاقات الثنائية بين البلدين مزيداً من التطور والنماء في كافة المجالات»، فيما أعرب الرئيس الجزائري «عن تطلعه لتعزيز علاقات التعاون بما يحقق التطلعات المشتركة للبلدين والشعبين الشقيقين»، وفق البيان.

ترتيبات لقمة كويتية مصرية جزائرية في الكويت

ووقعت الجزائر وقطر على 4 اتفاقيات ومذكرات تفاهم خلال زيارة تبون إلى الدوحة، شملت قطاعات الخارجية والعدل والتضامن والتعليم العالي.

وكان تبون وصل إلى الدوحة مساء أول من أمس السبت، حيث يشارك في القمة السادسة لمنتدى الغاز التي يفتتحها أمير قطر يوم غد الثلاثاء.

في الأثناء، كشف مسؤولون في الجزائر، لـ«العربي الجديد»، عن أن الكويت ستكون محطة تبون الثانية بعد الدوحة، إذ سيتوجه إليها غداً الثلاثاء لبحث ملفات سياسية، على رأسها القمة العربية المقبلة، فضلاً عن عقد قمة ثلاثية مع أمير الكويت والرئيس المصري.

وتبرز أهمية زيارة الكويت بالنسبة للرئيس الجزائري بما يتعلق بالترتيب للقمة العربية، لكون الكويت ترأس مؤتمر القمة الاقتصادية العربية والمجلس الوزاري العربي، ولكونها تتقاطع في كثير من المواقف مع الجزائر، خصوصاً بشأن ملف رفض التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي ومركزية القضية الفلسطينية، ولمّ الشمل العربي.

وتشجع مواقف الكويت تبون على زيارتها لـ«تقديم الشكر للقيادة الكويتية على هذه المواقف وخياراتها التصالحية على الصعيد العربي»، وفق المصادر، وخصوصاً أن وزير الخارجية الكويتي أحمد ناصر المحمد الصباح كان قد أعلن، الشهر الماضي، أن الكويت ستكون أول الواصلين إلى الجزائر للمشاركة في القمة العربية، وآخر المغادرين.

وتقاطعت المعلومات التي ذكرتها المصادر الجزائرية مع تأكيدات من مصادر مصرية كانت تحدثت أول من أمس، لـ«العربي الجديد»، عن أن السيسي سيزور الكويت غداً الثلاثاء، إذ كشف مسؤول مصري أن هناك ترتيبات لعقد قمة ثلاثية في الكويت بين الأخير والرئيس الجزائري وأمير الكويت. وبحسب المسؤول، سيكون عنوان القمة الثلاثية الأبرز هو القمة العربية المقبلة وتطوير العمل العربي المشترك، وتعزيز المصالحات العربية.

أجرى أمير قطر والرئيس الجزائري مباحثات موسعة (أ ف ب)

مصر تنتقد «الخطوة الإثيوبية الأحادية»

دانت الخارجية المصرية، أمس الأحد، إقدام إثيوبيا على بدء الشروع في توليد الكهرباء من سد النهضة بدون التوصل إلى اتفاق قانوني مع دولتي المصب، معتبرة أن الخطوة تمثل خرقاً لاتفاق المبادئ الموقع في 2015 بين كل من مصر والسودان وإثيوبيا في الخرطوم، في الوقت الذي كان رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد يدافع عن القرار.

وقام أبي أحمد، رفقة مسؤولين رفيعي المستوى، بجولة في محطة توليد الطاقة، وضغط مجموعة من الأزرار على شاشة إلكترونية، وهي خطوة قال المسؤولون إنها أطلقت عملية إنتاج الكهرباء رسمياً من سد النهضة. وقال أبي أحمد إن «مصلحة إثيوبيا الأساسية هي توصيل الكهرباء لنحو 60 في المائة من السكان الذين يعانون من الظلام، ولتوفير جهد الأمهات اللائي يحملن الحطب على ظهورهن للحصول على الطاقة».

كما قال رئيس الوزراء الإثيوبي، في منشور على حسابه بموقع «فيسبوك»: «أهنئ دولتي المصب (مصر والسودان) على بدء توليد الطاقة، وأؤكد أن المنفعة ستكون متبادلة»، مضيفاً «ستواصل مياه النيل التدفق إلى مصر والسودان، ولن يلحق بهما أي ضرر». وتابع رئيس الوزراء الإثيوبي «علاقاتنا مع الشعبين قائمة على الإخاء».

بدوره، قال مسؤول لم يذكر اسمه، خلال مراسم الافتتاح، إن «هذا السد العظيم بناه الإثيوبيون، لكن ليس للإثيوبيين فحسب، بل ليستفيد منه أيضا أشقاؤنا وشقيقاتنا الأفارقة». وأضاف «لقد وصل اليوم الذي ضحى وصلى من أجله كل إثيوبي وأمل به». من جهته، قال مدير مشروع السد، كيفل هورو، «لقد بدأنا للتو في توليد الطاقة، لكن هذا لا يعني أن المشروع قد اكتمل... سيستغرق الأمر من سنتين ونصف إلى ثلاث سنوات لإكماله».

من جهتها، نددت وزارة الخارجية المصرية في بيان رسمي بالخطوة الإثيوبية. وقالت: «تعقيباً على الإعلان الإثيوبي اليوم (أمس الأحد) عن البدء بشكل أحادي في عملية تشغيل سد النهضة، وذلك بعد سابق الشروع أحادياً في المرحلتين الأولى والثانية من ملء السد، تؤكد جمهورية مصر العربية على أن هذه الخطوة تُعد إمعاناً من الجانب الإثيوبي في خرق التزاماته بمقتضى اتفاق إعلان المبادئ لسنة 2015، الموقع من قِبَل رئيس الوزراء الإثيوبي». وتطالب مصر والسودان، إثيوبيا، بالتوقف عن ملء خزان السد إلى حين التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم لكافة الأطراف. وينص المبدأ الخامس في اتفاق المبادئ الموقع بين البلدان الثلاثة، والمتعلق بـ«التعاون في الملء الأول وإدارة السد»، على «تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية، واحترام المخرجات النهائية للتقرير الختامي للجنة الثلاثية للخبراء حول الدراسات الموصى بها في التقرير النهائي للجنة الخبراء الدولية خلال المراحل المختلفة للمشروع».

كما ينص على «تستخدم الدول الثلاث، بروح التعاون، المخرجات النهائية للدراسات المشتركة الموصى بها في تقرير لجنة الخبراء الدولية والمتفق عليها من جانب اللجنة الثلاثية للخبراء، بغرض الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد الملء الأول لسد النهضة والتي ستشمل كافة السيناريوهات المختلفة، بالتوازي مع عملية بناء السد، والاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد التشغيل السنوي لسد النهضة، والتي يجوز لمالك السد ضبطها من وقت لآخر، وإخطار دولتي المصب بأي ظروف غير منظورة أو طارئة تستدعي إعادة الضبط لعملية تشغيل السد». كذلك ينص على أنه «لضمان استمرارية التعاون والتنسيق حول تشغيل سد النهضة مع خزانات دولتي المصب، سوف تنشئ الدول الثلاث، من خلال الوزارات المعنية بالمياه، آلية تنسيقية مناسبة فيما بينهم».

شرق غرب

مواجهات في الشيخ جراح

اندلعت، أمس الأحد، مواجهات واسعة في حي الشيخ جراح في القدس المحتلة، خصوصاً بعدما نقل عضو الكنيست من اليمين المتطرف إيتمار بن غفير مكتبه إلى محيط منزل عائلة السعو في الحي. واندلعت الاشتباكات بعدما حاول مستوطنون الاعتداء على أهالي الحي الذين كانوا يحتجون على نقل بن غفير مكتبه إلى محيط منزل عائلة السعو. وحذر أهالي الحي من خطوة بن غفير هذه، والتي ستقود إلى مزيد من المواجهات، فيما تواصل قوات الاحتلال إغلاق الشيخ جراح بالسواتر.

(العربي الجديد)

أهالي جبل المكبر يحتجون على الهدم في القدس

استأنف أهالي حي جبل المكبر جنوب القدس المحتلة، أمس الأحد، احتجاجهم ضد سياسة الهدم التي تنتهجها سلطات الاحتلال، حيث يتهدد الهدم نحو 70 منزلاً في الحي. ونفّذ أهالي الحي، أمس الأحد، ثاني تظاهرة احتجاجية في أقل من أسبوع، أمام مباني بلدية الاحتلال في القدس، رافعين اليافطات المنددة بسياسة الهدم، ورفض البلدية منح المواطنين هناك تراخيص بناء.

(العربي الجديد)

أستراليا تتهم الصين بالترهيب

اتهم رئيس الوزراء الأسترالي سكوت موريسون، أمس الأحد، الصين، بارتكاب «عمل ترهيبي»، بعد إعلان حكومته أن سفينة صينية وجهت أشعة ليزر إلى طائرة عسكرية أسترالية، مشدداً على أن الأمر «غير مبرر». وذكرت وزارة الدفاع الأسترالية أن سفينتَي تابعتين للبحرية الصينية كانتا تبحران، الخميس الماضي، قبالة الساحل الشمالي لأستراليا، عندما وجهت إحداهما شعاع ليزر نحو طائرة أسترالية.

(فرانس برس)

هل تملك أكثر من شقة أو فيلا في قطر؟
نقدم لك فرصة للاستثمار والترحيب بزوار قطر في 2022!
اطلب رخصتك الآن لتتمكن من تأجير أحد عقاراتك للزوار القادمين من جميع أنحاء العالم لمدة تصل إلى 30 يوماً عبر Booking.com أو Airbnb أو غيرها من المنصات العالمية الرائدة في مجال تأجير بيوت العطلات.
للمزيد من المعلومات، اتصل بنا على 44997888.
امسح للتسجيل
QATAR Tourism للسياحة

مر عقد على تولي عبد ربه منصور هادي رئاسة اليمن، وهي فترة شهدت تطورات هائلة في هذه الدولة، بين حروب وصراعات وانهيار على مختلف المستويات، بينما أخفق هادي في معالجة أي من هذه التحديات، لا بل إنه ابتعد عن اليمن واقام في السعودية

عبد ربه منصور هادي

عقد من حكم الرئيس اليمني الحاضر ـ الغائب

بدا هادي حريصا على البقاء في الحكم لأطول فترة ممكنة (إ ترينال ستوللز/فرانس برس)

زكريا الكمالي

قبل 10 أعوام، وضع اليمنيون ثقتهم في الرئيس عبد ربه منصور هادي، ليزيح عنهم ملامح 3 عقود من الحكم الاستبدادي لسلفه علي عبدالله صالح، لكن أول حاكم قادم من جنوب البلاد، لم يكن القائد المنتظر، بعد أن تحوّلت فترة حكمه إلى حقبة مظلمة ساهم فيها انقلاب الحوثيين من جهة، وسوء إدارة الدولة من جهة أخرى.

ووصل هادي إلى سدة الحكم كرئيس انتقالي لمدة عامين فقط، عقب انتخابات شكلية جرت في 21 فبراير/شباط من العام 2012، تماشياً مع المبادرة الخليجية التي تم بموجبها تنحي صالح. لكن بعد انقضاء عامين، لم تبرز أي مؤشرات لنهاية حكم هادي الذي ينعم بكثير من الاستقرار خلال فترة حكمه. ففي مقابل 3 سنوات فقط مارس فيها مهامه من داخل القصور الرئاسية داخل الأراضي اليمنية، حكم الرئيس المولود في العام 1945 كما تقول سيرته الذاتية، قرابة 7 سنوات من المنفى. ويتخذ هادي، الذي درس العلوم العسكرية في أكاديمية ساندهيرست البريطانية الملكية عام 1966، من العاصمة السعودية الرياض مقراً مؤقتاً منذ الاجتياح الحوثي لمدينة عدن التي أعلنها عاصمة مؤقتة للبلاد أواخر فبراير 2015، عقب نجاحه في الإفلات من العاصمة الرئيسية صنعاء بوقت قصير.

وطيلة السنوات السبع التي قضاها في المنفى، لم ينفذ الرئيس هادي سوى زيارات محدودة وقصيرة إلى عدن. وعلى الرغم من التقارير التي كانت تتهم التحالف الذي تقوده السعودية بالحيلولة دون استقرار الرئيس داخل الأراضي اليمنية لمدة طويلة، إلا أن سلطة الحكومة المعترف بها دولياً جنوباً، كانت تتلاشى بشكل تدريجي لصالح الانفصاليين، كما هو الحال في صنعاء وغالبية مدن الشمال التي باتت في قبضة الانقلابيين الحوثيين المدعومين إيرانياً.

رئيس مكبّل

بعد 18 عاماً قضاها في منصب نائب الرئيس الظل، وجد هادي نفسه مكبلاً بجملة من التحديات مع تسلمه مقاليد حكم اليمن أواخر فبراير 2012، على الرغم من الدعم اللافت الذي تلقاه من المجتمع الدولي والأمم المتحدة مع بداية المرحلة الانتقالية المحكومة بالمبادرة الخليجية التي حلت كنظام حكم محل الدستور اليمني.

تعرضت المرحلة الانتقالية لضربات متتالية من النظام السابق، الذي بدأت نزعاته الانتقامية تتعاظم لإفشالها من خلال إشاعة أجواء الاضطرابات الأمنية والتفجيرات في العاصمة صنعاء، وخصوصاً بعد شروع الرئيس هادي في إجراء إصلاحات حقيقية على رأسها هيكلة الجيش. وخلافاً للمؤامرات الخفية التي قادها النظام السابق ضد المرحلة الانتقالية قبل الانتقال إلى تحالف علني مع المليشيا الحوثية، إلا أن سوء إدارة حكم الرئيس هادي ساهم هو الآخر في تردي الأوضاع. وشكّلت خيبة أمل الأنصار الثورة الشعبية التي طالبت بطي صفحة الاستبداد والدولة العميقة.

خلال الفترة الممتدة من مارس/آذار 2012، وحتى الاجتياح الحوثي للعاصمة صنعاء أواخر سبتمبر/أيلول 2014، لم يفقد اليمنيون ثقتهم بالرئيس هادي، ودائماً ما كانوا يحمّلون الإخفاقات الحاصلة لتحالف الثورة المضادة، كما هو الحال مع الناشط السياسي، صلاح أحمد غالب. ويرى البعض الظهور العلني لهادي إلى الاشتراكي اليمني بمدينة تعز، في حديث مع «العربي الجديد»، أن هادي «حاول أن يُحدث فرقاً من حيث السياسات التي أفضت إلى مؤتمر حوار وطني (2013-2014) ومسودة دستور، لكن قوى الثورة المضادة انقلبت على كل شيء، وجعلت الرئيس والبلاد ضحايا لها».

ويضيف «لم يكن بمقدور هادي فعل شيء، فهو لم يستلم مؤسسة عسكرية وأمنية حقيقية، بل كانت معادية له، ولم يكن لديه ثقل سياسي يسنده، فالمؤتمر الشعبي العام الذي ينتمي إليه تنضل منه وأصبح الحزب كله مع عائلة صالح ومع الثورة المضادة».

ولا يتفق أمجد الدبعي، وهو طالب دراسات عليا، مع غالب، ويقول في حديث مع «العربي الجديد»، إن «ملامح الفشل بدأت منذ الوهلة الأولى، من خلال حرص هادي على إعادة تدوير أدوات النظام السابق، أو الاعتماد على قيادات غير جديرة بتحمل المسؤولية». ويضيف الدبعي «الرئيس هادي يتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية جراء ما وصلت إليه البلاد الآن، كنا نأمل أن ينجح على الأقل في إدارة المعركة ضد الانقلاب الحوثي بشكل جيد، أو إنقاذ البلاد من الانهيار الاقتصادي في المدن المحررة من الحوثيين، لكنه أثبت أنه غير أهل للكرسي الذي يجلس عليه».

عزلة هادي وابتعاده عن الواقع

طيلة السنوات الماضية، بدا الرئيس هادي كما لو أنه حريص على البقاء على كرسي الحكم لأطول فترة ممكنة، حتى وإن معزولاً بشكل كلي عن الواقع الذي يعيشه اليمن؛ عسكرياً وسياسياً واقتصادياً. أسند هادي مقاليد الحكم، لأبنائه ودوائر مقربة. وخلافاً لنظام الحكم عن بُعد من دون الحرص على تنفيذ ولو زيارات معنوية إلى المحافظات التي تشهد تطورات عسكرية مثل مأرب أو شبوة أخيراً، لم يظهر الرئيس كقائد أعلى لقوات مسلحة تخوض حرباً مصيرية، حتى وإن كان عبر وسائل الإعلام.

في مناسبات نادرة، كانت وسائل الإعلام الرسمية تنشر تفاصيل مكررة لمكالمات هاتفية لهادي مع محافظي المحافظات المشتعلة مثل مأرب أو شبوة، أو المضطربة مثل حضرموت وعدن، في وقت كان الشارع اليمني يتوقع أن يتّرأس هادي اجتماعات دائمة لمجلس الدفاع الوطني، أو يوجه خطابات دورية يدعو فيها للتعبئة العامة وحشد الإمكانيات لمواجهة الانقلاب الحوثي.

يعزو البعض قلة الظهور العلني لهادي إلى وضعه الصحي المتدهور، فالرئيس الذي اقترب من طي عامه الـ76، يعاني من اعتلال في وظائف القلب منذ العام 2011، وبحرص على إجراء فحوصات طبية سنوية في الولايات المتحدة.

ولا ينفك هادي، وهو طالب دراسات عليا، مع غالب، ويقول في حديث مع «العربي الجديد»، إن «ملامح الفشل بدأت منذ الوهلة الأولى، من خلال حرص هادي على إعادة تدوير أدوات النظام السابق، أو الاعتماد على قيادات غير جديرة بتحمل المسؤولية». ويضيف الدبعي «الرئيس هادي يتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية جراء ما وصلت إليه البلاد الآن، كنا نأمل أن ينجح على الأقل في إدارة المعركة ضد الانقلاب الحوثي بشكل جيد، أو إنقاذ البلاد من الانهيار الاقتصادي في المدن المحررة من الحوثيين، لكنه أثبت أنه غير أهل للكرسي الذي يجلس عليه».

عزلة هادي وابتعاده عن الواقع

طيلة السنوات الماضية، بدا الرئيس هادي كما لو أنه حريص على البقاء على كرسي الحكم لأطول فترة ممكنة، حتى وإن معزولاً بشكل كلي عن الواقع الذي يعيشه اليمن؛ عسكرياً وسياسياً واقتصادياً. أسند هادي مقاليد الحكم، لأبنائه ودوائر مقربة. وخلافاً لنظام الحكم عن بُعد من دون الحرص على تنفيذ ولو زيارات معنوية إلى المحافظات التي تشهد تطورات عسكرية مثل مأرب أو شبوة أخيراً، لم يظهر الرئيس كقائد أعلى لقوات مسلحة تخوض حرباً مصيرية، حتى وإن كان عبر وسائل الإعلام.

في مناسبات نادرة، كانت وسائل الإعلام الرسمية تنشر تفاصيل مكررة لمكالمات هاتفية لهادي مع محافظي المحافظات المشتعلة مثل مأرب أو شبوة، أو المضطربة مثل حضرموت وعدن، في وقت كان الشارع اليمني يتوقع أن يتّرأس هادي اجتماعات دائمة لمجلس الدفاع الوطني، أو يوجه خطابات دورية يدعو فيها للتعبئة العامة وحشد الإمكانيات لمواجهة الانقلاب الحوثي.

يعزو البعض قلة الظهور العلني لهادي إلى وضعه الصحي المتدهور، فالرئيس الذي اقترب من طي عامه الـ76، يعاني من اعتلال في وظائف القلب منذ العام 2011، وبحرص على إجراء فحوصات طبية سنوية في الولايات المتحدة.

ولا ينفك هادي، وهو طالب دراسات عليا، مع غالب، ويقول في حديث مع «العربي الجديد»، إن «ملامح الفشل بدأت منذ الوهلة الأولى، من خلال حرص هادي على إعادة تدوير أدوات النظام السابق، أو الاعتماد على قيادات غير جديرة بتحمل المسؤولية». ويضيف الدبعي «الرئيس هادي يتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية جراء ما وصلت إليه البلاد الآن، كنا نأمل

> سوء إدارة هادي ساهم بتردي الأوضاع وخيب آمل أنصار الثورة

> الرياض توصلت إلى قناعة بضرورة تشكيل مجلس رئاسي

إلى أنه يتعاطى نبذة القات بشكل دائم ولا يعاني من أي عارض صحي.

إصلاحات ومجلس رئاسي

ظلت «الشرعية» التي يتسلح بها الرئيس عبد ربه منصور هادي بناء على القرار الدولي 2216، عقدة رئيسة أمام كافة الرؤى والمبادرات المطروحة لحل الأزمة اليمنية، ففي مقابل رفض تام للحوثيين بالتعاطي مع أي أفكار تعترف بهادي كرئيس شرعي، دائماً ما ترتكز شروط الحكومة المعترف بها دولياً للخوض في عملية سلام، على ضرورة الاعتراف بـ«المرجعيات الثلاث»، وهي المبادرة الخليجية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني والقرار 2216.

دعمت السعودية، وهي أبرز حلفاء هادي، هذه المرجعيات التي توفر لها الغطاء القانوني للتدخل العسكري في اليمن، لكن من الواضح أن الضغوط الدولية المكثفة لإنهاء الحرب، والمطالب الأممية بحوار سياسي بدون شروط مسبقة، قد أقنعت الرياض بضرورة تقديم تنازلات جادة.

منذ مطلع العام الحالي، بدا أن هناك توجها سعوديا لتصحيح الأداء الهش للحكومة الشرعية في كافة المجالات. وبعد قرارات شملت الإطاحة بمحافظ البنك المركزي منصر القعيطي، عقب انهيار قياسي للريال اليمني، شهدت المعركة ضد الحوثيين تحولاً لافتاً بعد استعادة 3 مديريات غربي شبوة (عسيلان، وبيحان، وعين) ومديرية جنوبي مأرب (حريب)، في عملية أسندت إلى الوية العمالقة المدعومة إماراتياً. وبدو أن المعالجات ستمتد إلى الجانب السياسي، إذ من المقرر أن تحتضن الرياض، الأسبوع الحالي، اجتماعاً رفيعاً يضم قادة كافة الأحزاب والمكونات السياسية اليمنية المناهضة للحوثيين، مع قيادات الحكومة الشرعية، وفقاً لمصادر سياسية تحدثت لـ«العربي الجديد».

لا يُعرف بعد ماهية الأجندة المطروحة على طاولة الاجتماع الاستثنائي، لكن مصدراً مطلعاً أكد لـ«العربي الجديد»، أن الرياض توصلت إلى قناعة بضرورة تشكيل مجلس رئاسي، يتم فيه تمثيل كافة القوى الفاعلة على الأرض، بما فيها «المجلس الانتقالي الجنوبي»، والمكتب السياسي التابع لقوات نجل شقيق الرئيس السابق طارق صالح، فضلاً عن كافة شركاء حكومة المصاحمة.

وذكر المصدر أن المجلس «سيضع حداً للعبث الحاصل في إدارة الدولة من خلال تشارك الجميع بكافة الأدوار بما فيها التعيينات بالمواقع السيادية. كما سيكون أعضاء المجلس الرئاسي ممثلين في مشاورات عملية السلام التي ترعاها الأمم المتحدة، والتي من المقرر أن تنعقد فور انتهاء اجتماع الرياض المرتقب».

ولم يتسن لـ«العربي الجديد» الحصول على مزيد من التفاصيل من مصدر في الرئاسة اليمنية، بشأن ما إذا كان الرئيس هادي قد رضخ بالفعل لضغوط التحالف ووافق على صيغة المجلس الرئاسي أم لا. وكذلك حول حجم التنازلات التي سيقدمها للمجلس، والصلاحيات التي سيتخلى عنها. ويستبعد خبراء نجاح تجربة المجلس الرئاسي، نظراً للتجارب الفاشلة طيلة العقود الماضية، إذ احتفظ الرؤساء السابقون بكافة الصلاحيات وبالتحكم في القرارات من دون التشارك مع باقي أعضاء المجلس. من جهته، رأى الباحث والمحلل السياسي، عبد الناصر الموذع، أن «هادي هو عنوان الخراب والكارثة الأصلية التي أصابت اليمن منذ 10 سنوات»، لافتاً في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن «إزاحة الرئيس هي الخطوة الأولى نحو استعادة الدولة، وإبقاءه بأي شكل من الأشكال يعد استمراراً لحالة الفوضى وانهيار الدولة».

وشن الموذع هجوماً لاذعاً على هادي، ووصفه بأنه «الغطاء لكل مشاريع التدمير والتفكيك قبل الحرب وبعدها، إذ قام أولاً بتسليم صنعاء للحوثيين، ومن بعد ذلك شكّل غطاءً لانتهاك السيادة اليمنية».

وأضاف الباحث اليمني «هادي ليست له أي مصلحة في وقف الحرب وفي هزيمة الحوثيين وفي أي شكل آخر من أشكال التسوية السياسية في اليمن. هناك أطراف كثيرة، وربما جميعها، ترى هادي الشخص المثالي لتمرير أجندتها الحزبية والانفصالية والأجهوية والتوسعية لأنه بقتر للمسؤولية، وشخص بهكذا مواصفات خيار مثالي لقوى الداخل والدول التي تريد أن تهيمن وترهن اليمن لمصالحها».

تقرير

محاولة أخيرة للتقارب

حراك لجمع الصدر و«الإطار التنسيقي»

تعمل شخصيات إيرانية وأخرى دينية عراقية على ترتيب اجتماع بين زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر و«الإطار التنسيقي»

بغداد ـ عادل النواب

كشفت مصادر سياسية عراقية في بغداد، لـ«العربي الجديد»، عن حراك جديد يجري في العاصمة والنجف لعقد اجتماع قد يكون الأخير بين قوى «الإطار التنسيقي»، وزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، بهدف محاولة التوصل إلى حل للأزمة السياسية الخانقة. وكانت الأزمة بدأت عقب الانتخابات التشريعية التي أجريت في 10 أكتوبر/ تشرين الأول العام الماضي، وأفرزت تصدر التيار الصدري الانتخابات، بفارق كبير عن أقرب منافسيه من القوى السياسية الأخرى. ويُصرّ الصدر على تشكيل حكومة أغلبية، رافضاً إشراك رئيس الوزراء الأسبق، وزعيم حزب «الدعوة» نوري المالكي فيها، في المقابل يرفض «الإطار التنسيقي»، الذي يضم القوى السياسية العراقية الحليفة لطهران، التخلي عن المالكي، وسط إصرار على اشراكه، أو التوجه نحو خيار المعارضة.

ومع تصدر سياسيان في بغداد، وتحدث مصدران سياسيان في بغداد، لـ«العربي الجديد»، عن معلومات تؤكد وجود حراك جديد، بوساطة شخصيات إيرانية لم تسمها، وأخرى دينية من داخل العراق، لحل الأزمة بين قوى «الإطار التنسيقي» والتيار الصدري. وتتضمن الوساطة الجديدة محاولة جمع أطراف الأزمة، بمن فيهم المالكي، حول طاولة واحدة ببغداد. وقال أحد المصدرين، وهو عضو في تحالف «الفتح»، أحد المكونات الرئيسية لقوى «الإطار التنسيقي»، إنه «لغاية الآن لا توجد مبادرة معينة لطرحها في هذا الاجتماع». وأضاف: «نقطة الخلاف الرئيسية حالياً هي الكتلة الأكبر داخل البرلمان، وفيتو مقتدى الصدر على المالكي. ويسعى الاجتماع إلى إبقاء استحقاق تسمية رئيس الوزراء ضمن المكون السياسي الشيعي بصفته المكون الأكبر بالعراق، دون تهميش أي طرف، وكذلك الدخول بحكومة توافقية». واعتبر المصدر، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «الإخفاق في عقد الاجتماع، أو عدم الخروج بحل توافقي في حال عقده، يعني أن الجميع متجه إلى أزمة أكثر تعقيداً».

من جهته، ذكر مصدر مقرب من التيار الصدري أن «تدخل بعض رجال الدين البارزين في النجف يمكن أن يؤدي إلى حلول وسط، تُرضي التيار الصدري والإطار التنسيقي». ولفت إلى أنه «تبقى الخيارات محدودة، كون الصدر مُصرا على إقصاء نوري المالكي وعدم المشاركة معه في تحالف واحد، وهو خيار جمهور التيار الصدري أيضاً». وتابع، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «الصدر يرى في تحالفه مع قوى عربية سنية وكردية خياراً وطنياً عابراً للمحاصصة الطائفية، التي يُصر على ترسيخها تحالف الإطار التنسيقي». واعتبر أن «الحراك الحالي لترتيب هذا الاجتماع ما زال غير محسوم، ويعتمد على قبول مقتدى الصدر الذهاب مرة أخرى إلى بغداد والجلوس مع الأطراف المتحاورة من قوى الإطار التنسيقي».

من جهته، أكد القيادي في تحالف «الإطار التنسيقي»، عائد الهلالي، وجود هذا الحراك من قبل ما وصفها بـ«أطراف صديقة للطرفين»، من دون أن يسمها. وأوضح الهلالي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الحراك الحالي هو لعقد اجتماع، أو لقاء بين الصدر وقادة الإطار التنسيقي، بهدف الوصول إلى توافق بشأن تشكيل الكتلة الكبرى داخل البرلمان من قبل القوى السياسية الشيعية، ثم التوجه نحو تشكيل الحكومة العراقية الجديدة». ولفت إلى أن «أطراف صديقة للطرفين تعمل على تقريب وجهات النظر بين التيار الصدري والإطار التنسيقي. وعمل هذه الأطراف ربما يفضي هذه المرة للوصول إلى اتفاقات مرضية للطرفين». وأكد أن «الإطار التنسيقي ثابت في موقفه برفض ذهاب أجزاء منه مع الكتلة الصدرية لتشكيل الحكومة الجديدة، وترك الأجزاء الأخرى تذهب إلى المعارضة». ولفت إلى أن «هذا قرار لا رجوع عنه. إما ذهاب كل قوى الإطار التنسيقي للمشاركة بالحكومة أو ذهابها إلى المعارضة، ولا خيار ثالث أمامنا». وأمل أن يؤدي «الاجتماع المرتقب، في حال انعقاده فعلاً، أن يدفع إلى حلول نهائية، عبر تسوية مرضية للطرفين، بهدف الإسراع في تشكيل حكومة قوية قادرة على مواجهة أزمات العراق على مختلف الأصعدة».

> تدخل بعض رجال الدين في النجف يمكن أن يؤدي لحلول وسط

> الشريفي: الحراك يصطدم بإصرار الصدر على حكومة الأغلبية

وبرأي الخبير في الشأن السياسي العراقي، أحمد الشريفي، فإن الحراك الجديد «يصطدم بإصرار الصدر على مشروع حكومة الأغلبية الوطنية». وأضاف الشريفي، في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، أن «زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، مُصر على حكومة الأغلبية، وغير مرجح تنازله عنها». وتوقع أن يكون «مصير الاجتماع المرتقب بين الصدر وقادة الإطار التنسيقي، في حال نجاح جهود عقده، كمصير الاجتماعات السابقة، وسوف يغرّد الصدر بعد انتهاء الاجتماع بتغريدته المشهورة: حكومة أغلبية، لا شرقية ولا غربية. وهذا ما يؤكد ثبات موقفه، رغم كل الضغوط عليه أو على حلفائه من القوى السنية والكردية». ولفت الشريفي إلى أن «الاجتماع ربما يشهد تراجع الإطار التنسيقي عن مواقفه السابقة، وهو عدم التخلي عن بعض قواه والذهاب مع الصدر في حكومة الأغلبية، وتكون القوى الأخرى في الإطار التنسيقي في المعارضة، مع قوى سنية وكردية. وهذا ما يسعى إليه الصدر، خصوصاً أن بعض قادة الإطار لديهم ميول لهذا التوجه في الحقيقة، لكنه غير معلن».

برفض الصدر اشراك المالكي في الحكومة (عادل نعمان/فرانس برس)

شرق غرب

الإمارات تدعو لبناء درع حماية من المسيّرات

دعا وزير الدولة للذكاء الاصطناعي الإماراتي، عمر سلطان، أمس الأحد، جيوش الدول الحليفة إلى العمل معاً لبناء «درع» يحمي من خطر الطائرات المسيّرة. ولفت في كلمة له خلال افتتاح مؤتمر متخصص في «الأنظمة غير المأهولة» في أبوظبي، إلى أنه «اليوم، أكثر من أي وقت مضى، نتفهم أهمية حماية أمتنا من خلال ضمان أن هذه التقنيات هي أدوات يمكننا استخدامها، لكن لا يمكن أن تُستخدم ضدنا». وتابع المسؤول «هذا التحدي يتطلب منا التكاتف والعمل معاً لضمان أنه يمكننا بناء درع يحمي من خطر استخدام هذه الأنظمة».

(فرانس برس)

إسرائيل تدرس منع دخول نشطاء منظمة العفو

قالت صحيفة «يسرائيل هيوم»، أمس الأحد، إن وزيرة الداخلية الإسرائيلية أييلت شاكيد (الصورة) تدرس منع نشطاء وموظفي منظمة العفو الدولية من دخول إسرائيل، إثر التقرير الذي نشرته المنظمة أخيراً ودان إسرائيل بانتهاج سياسة الفصل العنصري «أبارتهايد». وقالت الصحيفة إن شاكيد تدرس منع نشطاء وموظفين في المنظمة الدولية المذكورة تتهمهم إسرائيل بتأييد حركة المقاطعة الدولية (BDS).

(العربي الجديد)

جولة افريقية لأردوغان

بدأ الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، أمس الأحد، زيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، في أولى محطات جولته الأفريقية التي تشمل أيضاً السنغال وغينيا بيساو. وذكر بيان صادر عن دائرة الاتصال في الرئاسة التركية أن أردوغان، والذي يرافقه وفد وزاري، سيبحث مع المسؤولين في تلك الدول العلاقات الثنائية بكافة جوانبها وفرص تطوير التعاون الثنائي في جميع المجالات.

(الأناضول)

زيمور مهدد بالإقصاء من الانتخابات الفرنسية

أكد مرشح اليمين المتطرف للانتخابات الرئاسية الفرنسية، إريك زيمور (الصورة)، أمس الأحد، أنه من «الممكن جداً» ألا يحصل على 500 توقيع إلزامي

لمسؤول منتخب من رؤساء بلديات وبرلمانيين، لتثبيت ترشيحه. ويجب أن تقدم التواقيع إلى المجلس الدستوري بحلول الرابع من آذار/مارس ليتمكن من المشاركة في الانتخابات المقررة بين العاشر والرابع والعشرين من إبريل/نيسان. وقال زيمور «يقول لي رؤساء البلديات: نعم أنت رائع، نحن نتفق معك ولكنهم خائفون»، لأن أسماءهم ستُنشر علناً.

(فرانس برس)

مالطا: انتخابات عامة في 26 مارس

أعلن رئيس الوزراء المالطي، روبرت أبيلا، أمس الأحد، عن التوجه لحل البرلمان وإجراء انتخابات عامة في 26 مارس/آذار المقبل. وقال أبيلا، أمام تجمع في فلوريانا بالقرب من فاليتا «خلال الساعات المقبلة، سأذهب إلى الرئيس وأنصحه بحل البرلمان من أجل إجراء انتخابات عامة في 26 مارس».

(فرانس برس)

رصد

التوتر الروسي ـ الأميركي يتسلل إلى سورية: ساحة للمناورات

أمين العاصي

ينعكس التوتر والتصعيد بين روسيا والغرب، وفي مقدمته الولايات المتحدة الأميركية، حول أوكرانيا، على سورية التي تحوّل قسم كبير من جغرافيتها إلى منطقة نفوذ روسي بلا منافس، تتخذ منها موسكو ميداناً لإيصال الرسائل المختلفة وفي كل الاتجاهات. وقد اقتربت الطائرات الروسية، أمس الأحد، من منطقة التنف في المثلث الحدودي بين سورية والعراق والأردن، والتي تضم أكبر قواعد التحالف الدولي ضد الإرهاب الذي تقوده واشنطن، وفق تسجيل «مغاوير الثورة» المعارض والعامل في نطاق القاعدة. ويأتي ذلك بعدما بدأت القوات الروسية، أول من أمس السبت، مناورات عسكرية بمشاركة طائرات حربية في عدة قرى تقع إلى الشمال من نهر الفرات في ريف دير الزور، شرقي سورية، وفق مصادر محلية، أشارت إلى أن المناورات أجريت بالذخيرة الحية بمشاركة سلاح المدفعية. ولا تبعد هذه القرى التي تسيطر عليها الميليشيات الإيرانية سوى عدة كيلومترات عن أكبر القواعد الأميركية في شرق الفرات، وهي قاعدة «العمر» ضمن حقل نفطي شهير يحمل الاسم ذاته. وتتخذ الميليشيات الإيرانية من هذه القرى منصات إطلاق صواريخ وقذائف هاون ضد القاعدة سوى وقت وآخر.

وتتزامن هذه المناورات مع تدريبات تجريها القوات الروسية في قاعدة حميميم بريف اللاذقية، غربي سورية، وقد تخللها أخيراً استخدام للصواريخ «كينجال» الأسرع من الصوت للمرة الأولى في سورية. وأكدت صحيفة «إزفيستيا» الروسية، أول من أمس السبت، أن طيارين روساً اختبروا في الأيام الأخيرة صواريخ «كينجال» في سورية، حيث حلقت طائرات من طراز «ميغ -31 كا» مزودة بتلك الصواريخ فوق البحر الأبيض المتوسط للمرة الأولى. وأضافت أن طائرات متوسطة المدى مضادة للغواصات من طراز «إل-38» ومجموعة تغطية من مقاتلات «سو-35» و«سو-30 أس أم»، حلقت أيضاً في أجواء البحر الأبيض المتوسط. وكان وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو حضر، الثلاثاء الماضي، تدريبات واسعة النطاق أجراها الجيش الروسي على الساحل السوري. وذكرت وزارة الدفاع الروسية، في بيان، أن مقاتلات «ميغ -31 كا» تحمل صواريخ «كينجال» المضادة لحاملات الطائرات، وقاذفات «تو-22 أم» وصلت إلى قاعدة حميميم في سورية في إطار التدريبات البحرية. وأضافت أنه «تم نشر هذه القاذفات في حميميم على خلفية وجود مجموعات جوية تابعة لحلف شمال الأطلسي في منطقة البحر المتوسط، وستشارك في التدريبات البحرية الروسية في الجزء الشرقي من المتوسط». وللجانب الروسي أكثر من قاعدة في الساحل، أبرزها قاعدة حميميم.

وفي مقابل التحركات العسكرية الروسية، يتحرك التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة هو الآخر في شمال شرق سورية، والذي يعد جانب منه في ريفي دير الزور والحسكة منطقة نفوذ غربي. واجرى التحالف، يوم الجمعة الماضي، مناورات مشتركة مع «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) في ريف دير الزور الشمالي الشرقي، الخاضع لهذه القوات ويقع ضمن ما يسمى بـ«منطقة شرقي الفرات». وذكرت تقارير إعلامية أنه شاركت في المناورات عربات مدرعة وعشرات الجنود الأميركيين الذين يدربون عناصر «قسد» على استخدام المدفعية وقذائف الهاون والصواريخ الموجهة المضادة للدبابات. إلى ذلك، نشر الجيش الأميركي، خلال اليومين الأخيرين، مزيداً من مركبات «برادلي» القتالية في شمال شرق سورية. ومن المتوقع أن يشهد ريف دير الزور الشرقي تصعيداً عسكرياً في حال اندلاع حرب واسعة النطاق في أوكرانيا، في سياق الضغط الروسي على الجانب الغربي. وفي السياق، قال العميد فاتح حسون، وهو قيادي في فصائل المعارضة السورية، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «الملف الأوكراني من أخطر الملفات المؤثرة بتداعياتها الدولية على الملف السوري». وأضاف «ربطت روسيا بين الملفين (السوري والأوكراني) عندما أرسلت، الثلاثاء، وزير دفاعها إلى قاعدة حميميم لتكريم طياريها المشاركين بحرب إبادة الشعب السوري، في الوقت الذي تقرع فيه طبول الحرب على حدود أوكرانيا».

> اقتربت طائرات روسية أمس الأحد من منطقة التنف

وأعرب عن اعتقاده بأن ذلك «رسالة تعني أنه سيكون مصير الشعب الأوكراني كمصير الشعب السوري إن لم تتحقق مصالح روسيا في أوكرانيا». وأشار حسون إلى أنه «توافدت مع جهات غريبة طالبين منهم الضغط على روسيا بالملف السوري، وتقديم الدعم اللازم للثوار لمواجهة روسيا على الأراضي السورية».

من جانبه، رأى مدير مركز «الشرق نيوز» (مركز دراسات سوري) فراس علاوي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن سورية «لن تكون ساحة مواجهة بين الغرب والروس، إلا إذا نشبت حرب عالمية». وأضاف أن «هناك عدة قوى فاعلة في الملف السوري غير الروس والأميركيين، مثل تركيا وإيران». واعتبر أن القوات الروسية الموجودة في سورية «غير قادرة على خوض معركة ضد الغرب»، مشيراً إلى أن «قاعدة إنجرليك التابعة لحلف شمال الأطلسي تقع في جنوب تركيا غير بعيد عن قاعدة حميميم». ولفت علاوي إلى أن «سورية ملف عالق بين موسكو والغرب، وفي حال وُضعت كل الملفات على الطاولة، فسيكون هذا الملف حاضراً بالتأكيد».

حضر شويغو اللقاء تدريبات روسية على الساحل السوري (فاديم سافيتسكي/Getty)

متابعة

إصابات بقمع الشرطة متظاهرين في الخرطوم

> أصيب متظاهرون أمس الأحد، جراء إطلاق قوات الأمن قنابل صوتية وعبوات غاز مسيل للدموع لمنعهم من الوصول إلى القصر الرئاسي في العاصمة السودانية الخرطوم

الخرطوم ـ عبد الحميد عوض

تظاهر آلاف السودانيين، أمس الأحد، في شوارع العاصمة الخرطوم، ضد الانقلاب وللمطالبة مجدداً بحكم مدني والإفراج عن المعتقلين السياسيين، فيما تصدّت لهم قوات الأمن قرب القصر الرئاسي وسط العاصمة بقنابل الغاز المسيل للدموع، ما أوقع عدداً من المصابين. وجاءت تظاهرات أمس، بالتزامن مع وصول الخبير المعيّن من قبل الأمم المتحدة بشأن حالة حقوق الإنسان في السودان، أداما دينغ، إلى الخرطوم، في أول زيارة رسمية له إلى البلاد، بعد شهر من تأجيل الزيارة بناء على طلب السلطات السودانية.

وأطلقت قوات الشرطة السودانية الغاز المسيل للدموع بكثافة على مواكب كانت تصل إلى شارع القصر في الخرطوم ضمن «مليونية» جديدة أمس الأحد، ما أوقع إصابات بين المتظاهرين وتسبب بحدوث مواجهات بين الطرفين، إذ رشق عدد من الشبان عناصر الشرطة بالحجارة، واعادوا توجيه عبوات الغاز المسيل للدموع التي أطلقتها، صوبها، وحدثت عمليات كر وفر بين الطرفين في شارع القصر والشوارع الفرعية. وقال شهود عيان لوكالة «الأناضول»، إن محتجين نقلوا متظاهرين مصابين (لم يحددوا عددهم) على دراجات نارية إلى المشافي لتلقي العلاج.

وكان المحتجون السودانيون بدأوا صباح أمس بالتجمع في نقاط عدة في الخرطوم، للمشاركة في مليونية جديدة تحت اسم «الرهيفة التنّد» (وتعني باللغة الدارجة السودانية، الليكن ما يكن عنّد وجود تحد بين متخاصمين)، للمطالبة بإسقاط الانقلاب العسكري، واستعادة المسار الديمقراطي في البلاد وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين. وتجمّع الآلاف في عدد من المناطق التي حددتها لجان المقاومة السودانية بالعاصمة الخرطوم، تمهيداً للتوجه إلى القصر الرئاسي عبر عدة شوارع، فيما طوقت القوات الأمنية القصر ونشرت وحدات منها على مدخل تقاطع شارع القصر مع السكة الحديد لمنع وصول المواكب إلى وجهتها.

وكعادة كل المليونيات، حمل المشاركون الأعلام السودانية في تجمعاتهم، والطبول والدفوف، ورددوا أناشيد الثورة، وهتافات تدعو إلى إسقاط الانقلاب، مثل: «الثورة ثورة شعب»، و«العسكر للثكنات»، و«الشعب يريد إسقاط (قائد الجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان)»، و«يا برهان ثكناتك»، «وما في مليشيا بتحكم دولة». كذلك، نفذت المئات من السودانيات، أمس الأحد، وقفة احتجاجية أمام سجن النساء بمدينة أم درمان، للمطالبة بإطلاق سراح جميع المعتقلين بالبلاد.

ومنذ الانقلاب العسكري في 25 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، تجاوز عدد المليونيات، العشرين، فيما لقي خلالها ما لا يقل عن 80 شخصاً مصرعهم، على يد قوات الأمن، وجُرح أكثر من الفين آخرين، فضلاً عن اعتقال المئات، لا يزال أكثر من 150 منهم معتقلين في سجن سوبا شرق الخرطوم، وسجن أم درمان الخاص بالنساء.

في غضون ذلك، وصل إلى الخرطوم أمس الأحد، مقرر حقوق الإنسان بشأن السودان، أداما دينغ، في زيارة تستمر مدة 4 أيام يلتقي خلالها المسؤولين الحكوميين وممثلي أحزاب سياسية ومنظمات المجتمع المدني، وذلك «بعد شهر من تأجيل الزيارة بناء على طلب السلطات السودانية»، بحسب موقع الأمم المتحدة. وكان دينغ أبدى قلقه الأسبوع الماضي بعد مقتل اثنين من المتظاهرين أحدهما قاصر، خلال تظاهرات رافضة للانقلاب العسكري في العاصمة. بدوره، ذكر تجمّع المهنيين السودانيين، في بيان أمس، أن «المجلس العسكري الانقلابي، بتعاون وتام من المحاور الإقليمية والدولية الداعمة له، عمل على تعطيل زيارة سابقة للمسؤول الأممي، لإخفاء جرائم الانقلاب البشعة»، موضحاً أن «الزيارة الحالية تأتي وسط تعتيم إعلامي م

الحدث

سرعت جميع الدول من محاولاتها الدبلوماسية لوقف تدهور الوضع بين روسيا واوكرانيا، عبر تقديم «تنازلات» قد ترضى عنها جميع الأطراف، على الرغم من أن موسكو أبقت على قواتها في بيلاروسيا لإجراء مناورات جديدة

التوتر الروسي الأوكراني

المساعي الأخيرة لتفادي الغزو

تتكثف المساعي الدبلوماسية، خصوصاً الفرنسية، من أجل تفادي الغزو الروسي لأوكرانيا والذي يبقى محتملاً لا سيما مع إعلان موسكو عن مواصلة المناورات في بيلاروسيا، والتي كان يجب أن تختتم أمس الأحد. وبعد اتصالين هاتفيين أجراهما الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أولاً مع نظيره الأوكراني فولوديمير زيلينسكي ثم مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أعلنت الرئاسة الفرنسية، أن ماكرون وبوتين اتفقا على القيام بكل ما يمكن للتوصل بشكل سريع إلى وقف لإطلاق النار في شرق أوكرانيا، فيما ينتظر إجراء وزيري الخارجية الروسي سيرغي لافروف والفرنسي جان إيف لودريان مكالمة هاتفية بشأن تصاعد التوترات حول أوكرانيا اليوم الاثنين، فيما يبقى لقاء لافروف بنظيره الأميركي أنتوني بلينكن خلال هذا الأسبوع مرهوناً بحدوث الغزو من عدمه بحسب تصريحات المسؤولين الأميركيين.

وتستمر المخاوف من حدوث الغزو مع استمرار التوتر في الشرق الأوكراني وتبادل الاتهامات بين كييف والانفصاليين، وذلك بعدما أفادت وكالات الأنباء الروسية ليل السبت الأحد عن وقوع إطلاق نار بالمدفعية في ضواحي دونيتسك على مقربة من خط الجبهة. وأكدت مليشيات «جمهورية» لوغانسك الانفصالية أنها صدت فجر أمس الأحد هجوماً شنه جنود أوكرانيون قتل خلاله مدنيان بحسب هذا المصدر. وهو إعلان وصفته وزارة الدفاع الأوكرانية بأنه «تضليل مطلق».

يضاف إلى عوامل القلق إعلان وزير دفاع بيلاروسيا فيكتور خرينين أن بلاده وروسيا قررتا تمديد مناورات عسكرية كان من المقرر أن تنتهي أمس الأحد، وذلك في خطوة تزيد الضغط على أوكرانيا. وأشارت وزارة الدفاع في بيلاروسيا، في بيان، إلى أن قرار تمديد المناورات اتُخذ بسبب النشاط العسكري قرب حدود روسيا وبيلاروسيا وتصاعد التوتر في منطقة دونباس في شرق أوكرانيا.

حراك فرنسي مكثف

وأوضح قصر الإليزيه بعد اتصال ماكرون وبوتين أن الرئيسين الفرنسي والروسي توافقا أيضاً خلال مكالمتهما الهاتفية، على «ضرورة إعطاء الأولوية لحل دبلوماسي في الأزمة الحالية والقيام بكل ما يمكن للتوصل إلى ذلك». وأعلن الإليزيه أن بوتين كرر لماكرون «نيته سحب قواته» من بيلاروسيا «حين تنتهي المناورات المستمرة» في هذا البلد. وأضافت الرئاسة الفرنسية: «ينبغي التحقق من كل ذلك. هذا الأمر قد يستغرق بعض الوقت»، مع «الملاحظة أن تصريحات سلطات بيلاروسيا» التي أكدت تمديد التدريبات «لا تنسجم مع تصريحات بوتين». كما أعلنت الرئاسة الفرنسية أن ماكرون سيجري محادثات «خلال الساعات المقبلة» مع المستشار الألماني أولاف شولتز والرئيس الأميركي جو بايدن بشأن الأزمة الأوكرانية. وأشارت إلى أنه قد يجري محادثات أيضاً مع رئيسي الوزراء البريطاني بوريس جونسون والإيطالي ماريو دراغي وكذلك مع «شركاء مقربين آخرين».

من جهته، اعتبر بوتين، في اتصال هاتفي مع ماكرون، أن «الاستفزازات» الأوكرانية تؤدي إلى تصعيد المعارك مع الانفصاليين في شرق البلاد، مشيراً إلى عزمه «تكثيف» الجهود الدبلوماسية لحلّ النزاع. وبحسب بيان الكرملين، فإن بوتين طالب ماكرون، بأن يأخذ حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة المطالب الأمنية الروسية «على محمل الجدّ»، في خضمّ الأزمة الحالية بين موسكو والدول الغربية. وقال الكرملين إن بوتين وماكرون أكدا، في الاتصال الهاتفي الذي جرى بمبادرة من الجانب الفرنسي واستمر لساعة و45 دقيقة، «جدوى تكثيف العمل عبر صيغة نورماندي لإيجاد حلول دبلوماسية للأزمة المتصاعدة في أوكرانيا». وأضاف أنه تم خلال الاتصال «الإعراب عن قلق بالغ من التدهور الحاد للأوضاع على خط التماس في دونباس، حيث أشار الرئيس الروسي إلى أن سبب التصعيد يعود إلى الاستفزازات من قبل القوات الأوكرانية».

وأشار بوتين، بحسب البيان، إلى «عملية ضخ أوكرانيا للأسلحة والذخائر الحديثة من قبل دول الناتو، الأمر الذي يدفع كييف إلى حل ما يسمى بقضية دونباس بطريقة عسكرية، وذلك سيؤدي إلى معاناة السكان المدنيين في جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين، المضطرين للجوء إلى روسيا لينجوا من القصف المتزايد». وتابع البيان: «تم التشديد من جديد على أن كييف تقوم فقط بمحاكاة عملية التفاوض وترفض بإصرار تطبيق اتفاقات مينسك التي تم التوصل إليها في إطار صيغة نورماندي». وذكر الكرملين أنه «علماً بحدة الأوضاع، أقر الرئيسان بجدوى تكثيف البحث عن حلول عبر الوسائل الدبلوماسية من خلال قناة وزارات الخارجية والمستشارين السياسيين لزعماء الدول الأطراف في صيغة نورماندي. وتستهدف هذه الاتصالات الإسهام في إعادة نظام وقف إطلاق النار وضمان التقدم في شأن تسوية النزاع حول دونباس».

وأوضح الكرملين أنه «مع أخذ كل هذه الأمور بعين الاعتبار، شدد بوتين من جديد على ضرورة تعامل كل من الولايات المتحدة والناتو بكامل الجدية مع مطالب روسيا بوضع الضمانات الأمنية وردهما عليها بشكل دقيق وجوهري».

من جهته، دعا زيلينسكي، بعد مكالمة مع ماكرون أمس الأحد، إلى استئناف المفاوضات مع روسيا تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وإعلان «وقف إطلاق نار فوري» في شرق بلاده، فيما تعقد المنظمة اجتماعاً طارئاً لممثليها الدائمين، اليوم الاثنين، في محاولة لإيجاد حل للأزمة في شأن أوكرانيا، وفق ما أعلنت الرئاسة البولندية للمنظمة. وكتب زيلينسكي، في تغريدة، «نطالب بالدعوة العاجلة لاجتماع للمجموعة الثلاثية (أوكرانيا وروسيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا) وإعلان وقف إطلاق نار فوري».

ونقلت الرئاسة الفرنسية عن زيلينسكي تأكيده لماكرون أنه لـ «يرد» على «الاستفزازات» الروسية في شرق أوكرانيا، مشدداً على استعداده «للحوار» مع موسكو. وأشارت إلى أن زيلينسكي عهد لماكرون «إبلاغ بوتين عن استعداد أوكرانيا للحوار». وقال مستشار للرئيس الفرنسي إن أي «تحرك عسكري روسي ضد أوكرانيا سيأتي بالحرب إلى قلب أوروبا»، مشيراً إلى مخاطر نشوب نزاع «داخل أوكرانيا وحولها». وأضاف أنه لن يكون هناك بعد ذلك «أي خيار آخر ممكن سوى رد فعل قوي لإطلاق نار فوري».

وتابع: «الوضع خطر للغاية لكن لا يزال هناك مجال للدبلوماسية». وشددت الرئاسة الفرنسية على أن «رئيس الجمهورية يعتبر أن التهديد عالٍ وبلاحظ أن استعداده «للحوار» مع موسكو. وأشارت إلى أن زيلينسكي عهد لماكرون «إبلاغ بوتين عن استعداد أوكرانيا للحوار». لكنه لا يحكم مسبقاً على القرار الذي سيتخذه بوتين». وتابعت: «لا أحد يعلم ما سيحدث، لا أحد داخل رأس بوتين». وأكدت أن اجتياح قوات روسية لأوكرانيا سيؤدي إلى عقوبات فورية من الأوروبيين وحلفائهم. لكن الرئاسة الفرنسية أوضحت أن سيناريو العقوبات «الجماعية» هذا لن يعني المناطق الانفصالية في أوكرانيا حيث يوجد الروس بالفعل. وأشارت إلى أن «العقوبات التي بحثتها الدول الحليفة ترتبط بفرضية، وهي غزو روسيا لأوكرانيا، أي دخول القوات الروسية إلى أوكرانيا». وأشارت إلى أن «دونباس ومقاطعتي دونيتسك ولوغانسك تخضع إلى حد كبير للسيطرة الروسية»، وروسيا «موجودة بالفعل هناك من خلال الوسائل العسكرية والتقنية والاستثمارات والموظفين» وتسلط عليها عقوبات منذ عام 2014 بسبب ذلك.

جندي أوكراني قرب الجبهة مع دونيتسك أمس (Getty)

> أبلغ زيلينسكي ماكرون استعداد أوكرانيا للحوار مع روسيا
>
> بلينكن: بايدن مستعد للقاء بوتين في أي وقت لتجنّب حرب

استعداد بايدن للقاء بوتين

في موازاة الحراك الفرنسي المكثف أمس، أعلن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، عبر قناة «سي بي أس»، أن الرئيس الأميركي جو بايدن مستعدّ «للقاء» بوتين «في أي وقت وباي صيغة إذا كان ذلك يسمح بتجنّب حرب» في أوكرانيا. وأكد بلينكن عبر شبكة «سي إن إن»، أن المسار الدبلوماسي لا يزال ممكناً إلى حين «تحرّك الدبابات (الروسية) فعلياً وتحليق الطائرات». وقال لـ«سي إن إن»، إن كل شيء يحدث على الأرض في أوكرانيا، بما في ذلك الإعلان عن تمديد مناورات عسكرية تجريها روسيا وبيلاروسيا، يشير إلى أن العالم يقف على شفا غزو روسي لأوكرانيا، لكنه أضاف أن الولايات المتحدة ملتزمة حتى آخر دقيقة باغتنام كل فرصة لترى ما إذا كانت الدبلوماسية ستجعل بوتين يتراجع عن الغزو.

وفيما ينوي بلينكن الاجتماع في أوروبا مع لافروف، وهي محادثات يقول الأميركيون إنها ستُلغى إذا غزت موسكو أوكرانيا، من المقرر أن يعقد بايدن اجتماعاً افتراضياً مع قادة مجموعة السبع الخميس المقبل لمناقشة أوكرانيا.

وكانت نائبة الرئيس الأميركي كامالا هاريس كررت، على هامش مؤتمر ميونخ الأمني أمس الأحد، تأكيدات الرئيس الأميركي جو بايدن لبوتين اتخذ بالفعل قرار مهاجمة أوكرانيا. وأعلنت أن الولايات المتحدة ستعيد تقييم المساعدات التي وعدت بها أوكرانيا في الأيام المقبلة. واعتبرت هاريس أن الغرض من فرض العقوبات هو الردع، رداً على تصريحات رئيس أوكرانيا فولوديمير زيلينسكي عن جدوى فرض عقوبات بعد الغزو، مشددة على أن العقوبات التي حددتها الولايات المتحدة وحلفاؤها ستردع بوتين.

وكان وزير الخارجية الأوكراني ديميترو كوليبا أقرّ بأن الوقت قد حان لكي يفرض الغرب على الأقل جزءاً من العقوبات التي أعدها ضد روسيا. وقال: «يجب إيقاف روسيا الآن. نرى كيف تتطور الأحداث».

من جانبه، أكد رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، أمس الأحد، أن روسيا تستعد «لما يمكن أن تكون أكبر حرب في أوروبا منذ العام 1945» (منذ نهاية الحرب العالمية الثانية)، واعتبر أنه بحسب «المعلومات الاستخبارية التي لدينا» فإن الغزو الروسي لن يتم فقط من الشرق بل أيضاً من الشمال، من بيلاروسيا بهدف «تطويق كييف، كما أوضح (الرئيس الأميركي) جو بايدن لعدد منا». وأعلن أن لندن وواشنطن ستمنعان الشركات الروسية من «التعامل بالجنيه (الاسترليني) والدولار» في حال غزت روسيا أوكرانيا. وقدر وزير الدولة للشؤون الأوروبية جيمس كليفرلي الغزو الروسي لأوكرانيا بأنه «محتمل جداً ووشيك جداً». وقال، لشبكة «سكاي نيوز» أمس الأحد، «لكننا نواصل العمل لمحاولة تفادي ذلك».

وكان الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ أعلن أن «كل الدلائل تشير إلى أن روسيا تخطط لشن هجوم كامل» على أوكرانيا.

من جهته، اعتبر رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال أن الحلفاء الغربيين لا يمكنهم الاستمرار في «تقديم غصن زيتون» لروسيا بينما تستمر موسكو في تصعيد التوتر على طول الحدود الأوكرانية. وأضاف، خلال مؤتمر ميونخ للأمن: «يبقى السؤال الكبير: هل يريد الكرملين الحوار؟ لا يمكننا أن نقدم غصن زيتون إلى الأبد فيما تقوم روسيا بتجارب صاروخية وتواصل حشد القوات» على حدود أوكرانيا.

وكان المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف اعتبر أن التوقعات الغربية المتكررة عن غزو روسي لأوكرانيا «مثيرة للاستفزاز وقد يكون لها عواقب وخيمة». وقال بيسكوف، لقناة «روسيا 1» الحكومية، إن بوتين لا يلقي بالاً لمثل هذه التصريحات الغربية. وأضاف: «الحقيقة أن ذلك يؤدي مباشرة إلى زيادة التوتر. وعندما يتصاعد التوتر إلى الحد الأقصى، كما هو في الوقت الحالي، على سبيل المثال على خط التماس (في شرق أوكرانيا)، فإن أي شرارة أو أي حادث غير مخطط له أو أي استفزاز بسيط مخطط له قد تؤدي إلى عواقب لا يمكن تداركها». وأضاف: «لذا فإن كل ذلك قد يؤدي إلى عواقب وخيمة. الإعلان كل يوم عن موعد غزو روسيا لأوكرانيا هو ممارسة سيئة».

كما أن النائب الأول للمندوب الروسي الدائم لدى الأمم المتحدة دميتري بوليانسكي اعتبر، في مقابلة مع شبكة «سكاي»، أن تقييمات المخابرات الأميركية والبريطانية بشأن أوكرانيا لا يمكن الوثوق بها لأنهم ارتكبوا العديد من الأخطاء الفادحة في الفترة التي سبقت الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق. وقال: «لا نثق بالمخابرات الأميركية والبريطانية. لقد خذلونا. خذلوا العالم بأسره في أحداث عدة. يكفي أن نتذكر مسألة أسلحة الدمار الشامل في العراق». وشدد على أنه لا يحق لأحد أن يخبر روسيا أين تجري تدريبات عسكرية على أراضيها.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز. أسوشييتد برس)

خطر الفراغ البريطاني

اعلن وزير الدولة البريطاني للشؤون الاوروبية جيمس كليفرلي، امس الاحد، ان بريطانيا لا تحتاج الى حدوث فراغ على راس الحكومة في الوقت الحالي بسبب خطورة الازمة الاوكرانية، وذلك ردا على سوال لشبكة «سكاي نيوز»، عما اذا كان ينبغي لرئيس الوزراء بوريس جونسون الاستقالة من منصبه بسبب الحفلات التي اقيمت في داونغ ستريت، والتي تحقق الشرطة البريطانية فيها، اثناء اجراءات الاغلاق بسبب تفشي فيروس كورونا.

قضية

أسبوع غيّر العالم

50 عاماً على زيارة نيكسون للصين: يوم دق الإسفين مع الاتحاد السوفييتي

يتزامن مرور 50 سنة على زيارة الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون للصين، في ما عُرف بـ«الأسبوع الذي غيّر العالم»، مع التوتر بين واشنطن وبكين وموسكو. كذلك، أصبحت الصين وروسيا في خندق واحد لتحدي الهيمنة الأميركية، إلا أن الزيارة فتحت الباب أمام بكين لتصبح لاعباً أساسياً حول العالم

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

يصادف اليوم الاثنين، الذكرى الـ 50 لزيارة أول رئيس أميركي لجمهورية الصين الشعبية، التي وضعت حداً لقطيعة طويلة بين البلدين استمرت أكثر من عقدين.

وكان الرئيس السابع والثلاثون للولايات المتحدة، ريتشارد نيكسون، قد زار الصين في 21 فبراير/شباط 1972، في خطوة تاريخية أسست لاحقاً لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام 1979.

استمرت الزيارة لمدة أسبوع، عُرف فيما بعد بـ«الأسبوع الذي غيّر العالم»، نظراً لتأثير تداعيات الزيارة بميزان القوى بين الصين والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي آنذاك. وكان القادة السوفييت يخشون، في حينه، من أن يؤدي ذلك التقارب إلى تشكيل جبهة موحدة تستهدف الاتحاد، وخصوصاً بعد انهيار العلاقة بين قطبي الشيوعية في ستينيات القرن الماضي.

غير أنّ هذه الذكرى تتزامن اليوم مع توتر العلاقات بين المحاور الثلاثة، تحت وطأة العديد من الملفات والقضايا الساخنة. فكيف أسست الزيارة لتطبيع العلاقات بين بكين وواشنطن؟ وما شكل العلاقة اليوم بعد مرور نصف قرن، وكيف ينظر الطرفان إلى حل الخلافات بينهما؟ وما أبرز المقاربات المطروحة؟ وهل ندمت الولايات المتحدة على التقارب مع الصين، الذي مهد الطريق أمام انفتاح الأخيرة على المجتمع الدولي، وصعودها كقوة اقتصادية وسياسية باتت تهدد مكانة الأولى؟ وهل يسير الرئيس الأميركي جو بايدن على خطى نيكسون، ويقوم بزيارة مماثلة لكسر الجمود، وقطع الطريق أمام تقارب غير مسبوق بين موسكو وبكين على وقع الأزمة الأوكرانية؟

في 15 يوليو/تموز 1971، استقال الأميركيون على خطاب متلفز لنيكسون، أعلن فيه أنه قبل دعوة رسمية من قادة الحزب الشيوعي لزيارة الصين، ليصبح أول رئيس أميركي يزور الجمهورية الشعبية منذ تأسيسها في عام 1949. وورد في خطاب الرئيس، الذي بثّته القنوات التلفزيونية الأميركية، أنه اتخذ هذا القرار بسبب اقتناعه العميق بأن المتحدة لتنظيم ذلك، وهو الأمر الذي كان يرفضه القادة السوفييت في وقت سابق. كذلك فإن الزيارة أسست لاحقاً لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين أميركا والصين في عام 1979.

حول زيارة نيكسون للصين قبل نصف قرن، ومدى تشابه الظروف التي أسست لها، مع الوضع الراهن، قال عميد كلية الدراسات التاريخية السابق في جامعة سوتشو، غوانغ يوان، في حديث مع «العربي الجديد»: يبدو أن التاريخ يعيد نفسه.

وأوضح غوانغ يوان أن الولايات المتحدة طلبت من الصين الشهر الماضي، استخدام نفوذها لدى روسيا لحثها على حل دبلوماسي للأزمة الأوكرانية، وبالتالي هناك مخاوف قائمة، تشبه إلى حد كبير المخاوف التي انتابت واشنطن من اتساع نفوذ الاتحاد السوفييتي في سبعينيات القرن الماضي، ودخلت في صراع مفتوح، تخللته اشتباكات حدودية في العام الأول لنيكسون (1969-1974) بمنصبه، في 21 فبراير/شباط 1972، هبطت الطائرة الرئاسية الأميركية في بكين. نزل نيكسون سلّم الطائرة برفقة زوجته بات، التي ارتدت معطفاً أحمر، في ما بدا مجاملة للتقاليد والثقافة الصينية التي يرمز فيها اللون الأحمر إلى البهجة والسعادة. وكان في استقبالهما رئيس الوزراء الصيني تشو إن لاي.

بدت الزيارة التي استمرت لمدة أسبوع، عُرف فيما بعد بـ«الأسبوع الذي غيّر العالم»، منظمة بإحكام من الطرفين، من حيث التغطية الإعلامية المكثفة، سواء في وسائل الإعلام الصينية أو الأميركية. لاحقاً، فشلت خطط نيكسون في استمالة الصين من أجل الضغط على حلفائها الفيتناميين الشماليين. لكن في اتجاه آخر نجحت في ضبط التوازن بين القوى الدولية، ما دفع الاتحاد السوفييتي إلى الموافقة على الحد من ترسانته النووية، والانضمام إلى معاهدة مشتركة مع الولايات المتحدة لتنظيم ذلك، وهو الأمر الذي كان يرفضه القادة السوفييت في وقت سابق.

> وانغ تشي يوان: زيارة نيكسون أيقظت التنين الصيني

الزعيم الصيني الراحل ماو تسي تونغ، عام 1971، إلى دعوة فريق أميركي لتنس الطاولة إلى خوض مباريات استعراضية في الصين، التي أسست لما بات يُعرف بـ «دبلوماسية البينغ بونغ».

وأوضح الأستاذ الجامعي المتقاعد أنه بالرغم مما يشاع عن تحالف صيني - روسي، فإن هناك أزمة ثقة كبيرة بين الجانبين. ولفت إلى أنّ من غير المتوقع أن تقف بكين إلى جانب موسكو ضد أي عقوبات دولية تستهدف الأخيرة، لأنها لا ترغب في أن تظهر وكأنها شاذة عن الإجماع الدولي، وهي التي تدعو إلى نظام قائم على القواعد والتعددية. وأضاف أن روسيا تدرك ذلك، وتعلم أن ما يضعها في خندق واحد مع الصين هو تحدي الهيمنة الأميركية ليس أكثر، في حين أن هناك الكثير من الملفات الشائكة والمصالح المتضاربة بينهما.

من جهته، قال الباحث في معهد لياونينغ للدراسات السياسية وأنغ تشي يوان، في حديث مع «العربي الجديد»، إن زيارة نيكسون للصين، قبل خمسة عقود، كانت خطوة محسوبة لدق «إسفين» بين قوتين شيوعيتين بارزتين. وأشار إلى أن الولايات المتحدة أرادت، من خلال الزيارة، أن تستخدم بكين كأداة ضغط في التعامل مع الاتحاد السوفييتي آنذاك، لكنها لم تكن تدرك، حسب قوله، أنها توقظ التنين وتفتح له الآفاق، لتصبح الصين فيما بعد لاعباً أساسياً على المسرح العالمي، ورقماً صعباً في المعادلة الدولية. وأوضح أن الزيارة أذابت الجليد في العلاقات بين البلدين، لكنها لم تذل العقبات، وظلت القضايا الشائكة عالقة، مثل مسألة تايوان التي لم تحسم حتى هذه اللحظة، بل تحولت إلى برميل بارود قابل للانفجار في أي لحظة، وما تبع ذلك من مستجدات لها علاقة بملف هونغ كونغ، وإقليم شينجيانغ، بالإضافة إلى الحرب التجارية، التي أشعل فتيلها الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب.

وحول كيف ينظر الطرفان إلى حل وإدارة الخلافات بينهما، وما أبرز المقاربات المطروحة؟ قال الخبير في الشؤون الدولية بمعهد شيامن للدراسات والأبحاث، لي وان تسي، لـ«العربي الجديد»، إن موقف بكين كان واضحاً منذ البداية، بأن الصين والولايات المتحدة تستفيدان من التعاون بينهما، وتخسران في المواجهة، وإن أي خلاف يجب أن يحل عبر طاولة الحوار. ولفت إلى أن بكين تعتقد أن سياسة واشنطن تجاه تايوان تتعارض مع ما تم الاتفاق عليه بين البلدين، والإقرار بسياسة «صين واحدة»، واعتبار تايوان جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الصينية. وأضاف أن الإدارات الأميركية المتعاقبة تتعامل مع ملف تايوان كورقة لابتزاز الصين من أجل الحد من نهوضها ونفوذها في المنطقة.

ورأى الخبير الصيني أن الولايات المتحدة تخضع في ما يتعلق بعلاقتها بالصين، لضغط الرأي العام، ومدى اضطراب جبهتها الداخلية. واستحضر في هذا المقام إجماع الجمهوريين والديمقراطيين على العداء للصين في أثناء حملة الانتخابات الرئاسية الأخيرة، حيث كان استعداء بكين آنذاك القاسم المشترك الوحيد بين أكبر حزبين أميركيين. وتابع لي وان تسي: يبدو اليوم أن الإدارة الأميركية لا تستطيع أن تواجه الصين وروسيا معاً، وهو ما يدفع باتجاه إعادة نسج العلاقات وفق المصالح المشتركة، في تكرار لسيناريو نيكسون قبل نصف قرن.

فالصين أكثر براغماتية، حسب قوله، من روسيا بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وترتبط مع الأخيرة بعلاقات اقتصادية وثيقة، فضلاً عن نفوذها الكبير في مناطق حيوية لا يمكن تجاوزها أو غض النظر عنها. وبالتالي إنّ الأضرار الناجمة عن استعداء بكين تتجاوز أضعاف ما يمكن أن ينجم عن أي صدام محتمل بين موسكو وواشنطن في المستقبل. واعتبر أنه في ضوء ذلك، يمكن فهم توجه الولايات المتحدة إلى الصين لمساعدتها في الضغط على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من أجل حل الأزمة الأوكرانية. لكن لي وان تسي استبعد أن يسير بايدن على خطى نيكسون، على الأقل قبل موعد استحقاق الانتخابات النصفية الأميركية المقررة في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل. وذلك لضمان تجديد الثقة قبل أي مغامرة غير محسوبة.

دور هنري كيسنجر

جاءت خطوة إعلان الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون عن زيارته الى الصين في 15 يوليو/تموز 1971، تتويجا لفصل من مباحثات سرية قادها آنذاك مستشار الرئيس للأمن القومي هنري كيسنجر (الصورة)، الذي كان قد وصل قبل أيام من إعلان نيكسون، في زيارة سرية، الى العاصمة بكين عبر طائرة باكستانية، وهناك التقى رئيس الوزراء الصيني الاسبق تشو إن لاي، وطلب منه الموافقة على زيارة رسمية للرئيس الاميركي.

نجحت زيارة نيكسون للصين في ضبط التوازن بين القوى الدولية (Getty)

يناور النظام المصري عبر زيادة وتيرة الاتصالات مع إيران على ضوء ضعف ثقة صانع القرار المصري في الأطراف الخليجية المتحالفة معه، وبراغماتية إسرائيل، بالإضافة إلى اتساع الهوة بين القاهرة وأنقرة

محاولة إحياء دور القاهرة في المنطقة

النظام المصري يناور بالعلاقات الإيرانية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر مصرية خاصة، لـ«العربي الجديد»، عن تطورات في توجهات صانع القرار المصري، بشأن المناورة باستخدام العلاقات بين القاهرة وطهران، خلال الفترة المقبلة، على ضوء اتصالات غير معلنة بين البلدين جرت أخيراً.

وقالت المصادر المصرية الخاصة، إن التغيرات السريعة أخيراً في بوصلة العلاقات في الإقليم، دفعت القاهرة إلى تبنّي توجه جديد بشأن العلاقات مع طهران، ومنحها مساحة ظاهرة بعض الشيء. وأرجعت المصادر ذلك التوجه لدى صانع القرار المصري، إلى معادلة الضغوط التي تتعرض لها القاهرة، وكذلك الحفاظ على دور بارز في المنطقة.

وأوضحت المصادر أن حالة الاندفاع الإماراتي بشكل خاص، تجاه إسرائيل، ثم أخيراً تركيا، بدرجة ربما أقل، جعلت المسؤولين يعيدون النظر بحثاً عن آلية تضمن دوراً لمصر في المنطقة، لا سيما في ظل حالة التقارب الإسرائيلي التركي، والإسرائيلي الخليجي من جهة، والتركي الخليجي من جهة أخرى، وجميعها «أوراق»، كانت مصر تتعامل بها في أوقات مضت لتعزيز حضورها.

وأشارت المصادر إلى أن هناك توجهاً مصرياً بزيادة قليلة لوتيرة الاتصالات مع إيران، من دون فتح الباب بشكل واسع مع طهران، وذلك في إطار توجيه الرسائل فقط، في وقت تسعى فيه إيران جاهدة لبناء علاقات جديدة مع مصر، بحد تعبير المصادر.

وشرحت المصادر، في حديثها لـ«العربي الجديد»، التصور المصري في التوجه الجديد للعلاقات بين القاهرة وطهران. وأشارت إلى أن «التقديرات المصرية ترى أن ما يحدث من تجاذبات سياسية أخيراً، يضيّق من مساحات حركتها، في وقت اتسعت فيه الهوة مجدداً بين القاهرة وأنقرة على صعيد تطوير العلاقات بين البلدين، في ظل المواقف المتضادة لهما في ليبيا، وهو ما دفع تركيا إلى الاعتقاد بأن انفتاحها الواسع على الإمارات، ربما يمثل ضغطاً على مصر لدفعها إلى معاودة الاتصالات مجدداً بالشكل الذي يسهل معه تقديمها تنازلات».

وكانت مصر أعلنت، أخيراً، ترحيبها باختيار مجلس النواب الليبي المنعقد في طبرق لفتحي باشاغا رئيساً لحكومة جديدة في ليبيا، بينما أعلنت تركيا عدم تحمّسها لتلك الخطوة. وقال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان: «نرفض تعيين حكومة ليبية مؤقتة، لأن هذا لا يخدم ليبيا، ونؤيد إجراء انتخابات تحقق للشعب الليبي مستقبلاً آمناً»، مشدداً على أن «المهم هو من يختار الشعب الليبي وكيف».

وعلى صعيد التطور في العلاقات الإسرائيلية التركية، والإسرائيلية الخليجية، تقول المصادر، إن هناك مخاوف من أن

حديث مصر عن الاهتمام باضرحة آل البيت رسالة لإيران (خالد دسوقي/فرانس برس)

العلاقات بين إيران ومصر تعتمد على الرسائل المشفرة

عودة العلاقات بشكل واسع بين تل أبيب وأنقرة تجعل الأخيرة تكتسب أدواراً كبرى، تحديداً في الملف الفلسطيني، نظراً لدعمها واستضافتها لقيادات حركة حماس على أراضيها. وهو ما قد يفقد القاهرة ورقة مهمة، تبقى بها على أجندة اهتمامات الإدارة الأميركية، والحكومة الإسرائيلية كذلك.

وأوضحت المصادر أن «بواعث التحركات المصرية الأخيرة صوب العلاقات مع طهران، محركها الرئيسي هو عدم ثقة صانع القرار المصري في الأطراف الخليجية المتحالفة معه وبراغماتية إسرائيل». وقالت إن «القاهرة ترغب في ورقة جديدة تمتلكها، وفي الوقت نفسه ترى طهران في تلك العلاقات منفذاً جيداً داعماً لها». وقالت المصادر: «كانت هناك رسالة إيرانية مهمة خلال الأيام الماضية لم يلتفت إليها أحد رغم دقتها وحساسيتها»، مضيفة أن «الرسالة التقطها المسؤولون في مصر بشكل واضح». ولفتت إلى أن «تلك الرسالة تمثلت في الهجوم الذي تعرضت له الإمارات عبر صاروخ باليستي خلال زيارة الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ لأبوظبي أخيراً. وفي المقابل، جاءت زيارة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لأبوظبي قبلها بأيام قليلة، ومرت دون أية تهديدات أو إشارات سلبية». كما كشفت المصادر أن مطلع فبراير/شباط الحالي شهد اتصالات مصرية إيرانية عبر القناة الأمنية بينهما، بحثت أموراً متعلقة بملف العلاقات بين البلدين، وتطورات المنطقة.

وأشارت المصادر إلى أن المنطقة «تشهد صراعاً من نوع آخر بين مصر وتركيا، حيث تتصارعان على من تكون القوى السنية المعتدلة التي لم تتورط في معارك طائفية أو إثنية أو عرقية، لتلعب دور الوسيط في المنطقة».

ولفتت المصادر إلى أن «تركيا لها علاقة جيدة مع قطر، وكذلك مع الكويت وسلطنة عمان، كما تسعى لتطوير العلاقات مع البحرين. وهناك تطور كبير في تحركات أنقرة الدبلوماسية نحو دول المنطقة». وأوضحت أنها «تسعى لإيصال رسائل بأن من يتعاون معها سيكون هو الرابح خلال الفترة الحالية». وعن المدى الذي يمكن أن تكون العلاقات المصرية الإيرانية قد وصلت إليه، قال دبلوماسي مصري سابق، فضل عدم نشر اسمه، إنه «مهما قيل عن تقارب بين البلدين، فإن العلاقات لا تزال في مستوى منخفض، وتعتمد فقط على الرسائل الإيجابية المشفرة من بعيد، دون الخوض في علاقات عميقة».

ولم يستبعد المصدر أن تشهد الأيام القليلة المقبلة مثل هذه الرسائل، كرد فعل على التقارب التركي الإماراتي الإسرائيلي الأخير، والذي أقلق القاهرة من إمكانية خسارة جزء كبير من دورها كلاعب إقليمي في المنطقة.

وأشار الدبلوماسي السابق إلى أن «أقصى ما كان يفعله النظام المصري، عندما كان يريد أن يوجه رسائل إيجابية للنظام الإيراني، أو حتى عندما كان يريد أن يشعر الخليجيون بالقلق، هو الحديث عن الاهتمام بأضرحة آل البيت في مصر، وتطويرها».

وأوضح أن «رئاسة الجمهورية تعلن كل فترة عن استعراض السيسي سير العمل، وجهود ترميم وتجديد مقامات وأضرحة آل البيت. وهو الأمر الذي بطبيعة الحال يعجب الإيرانيين، ويقلق الخليجيين».

وأكد الدبلوماسي المصري أن «العلاقات المفترضة مع إيران، لا يمكن أن تعود بالفائدة على مصر، إلا إذا كانت في سياقها الطبيعي، وقائمة على أساس من الإرادة الحقيقية. ولكن استخدامها كورقة فقط لتهديد الدول الخليجية، سوف يؤدي إلى خسارة مصر علاقتها مع الطرفين، الخليجي والإيراني».

وقال المصدر إن القاهرة «أخطأت عندما رهنت قرارها السياسي في الخليج، مقابل المساعدات المادية، وظلت سنوات تنفذ سياسات لا تخدم أمنها القومي، سواء في ليبيا أو السودان، وحتى في لبنان». وأضاف: «الآن بعدما فشلت هذه السياسات التي وضعت في الإمارات، تبحث أبوظبي عن حل آخر بالتقارب مع خصوم الأمس في تركيا، وذلك يتم بعيداً عن مصر، التي أصبحت في موقف صعب».

خدمة المصالح القومية

اعتبر دبلوماسي مصري سابق أنه «آن الأوان لمصر أن تبني علاقاتها الخارجية بما يتسق مع مصالحها القومية، ومع حجمها كدولة كبرى في الإقليم، بعيداً عن إرادة الآخرين، سواء في الخليج العربي أو غيره». وأوضح أنه «عندما تعي السياسة المصرية ذلك، فلا مانع أبداً من أن تقيم علاقات جيدة، سواء مع تركيا أو إيران أو الخليج، بما يخدم مصالحها وأمنها القومي، لأن بناء علاقات جيدة مع كل هذه الأطراف سيعود بالنفع على مصر».

■ أمس واليوم وغداً #لا_بديل_عن_إسقاط_الأسد

■ الخارجية المصرية: إعلان #إثيوبيا البدء بشكل أحادي في عملية تشغيل #سد_النهضة خرق لاتفاق المبادئ. ولكن ماذا أنتم فاعلون بشأن سد النهضة؟!

■ #سد_النهضة اللي لبسناه بكل سهولة والبركة في أبانا الذي في المخابرات. فوق يا شعب عايش في دوامة رغيف العيش عشان بكرة مش هتلاقي المية اللي تعجن بيها أصلاً.

■ الحرية لهيثم محمدين. الحرية لهشام فؤاد. الحرية لأيمن عبد المعطي. الحرية لعمرو إمام. الحرية لمحمد صلاح. الحرية لهدى عبد المنعم. الحرية لمروة عرفة. الحرية لأسامة مرسي. الحرية لسيف وصفوان ثابت. الحرية لعصام سلطان. الحرية لحسن مالك. الحرية لأيمن موسى. الحرية لباقر. الحرية لدومة. #مصر

■ أغلق أسرانا كافة الأقسام في سجون الاحتلال، كبداية احتجاج على إجراءات إداراتها، ومن ضمنها الحرمان من زيارة الأهل و«الكانتين»، وتغيير نظام «الفورة». في سجون الاحتلال الآن نحو 4500 أسير، بينهم (34) أسيرة، و(180) طفلاً. عقود والغزاة يسعون لجعل السجون محطات لسحق إرادة شعبنا؛ دون جدوى.

■ فقط في العراق، إذا سمعت بعصابة #الإطار_التنسيقي الإيرانية رفضت قراراً ما أو احتجت على قرار ما للدولة أو الحكومة، فاعلم أن هذا القرار كان 100% في صالح الشعب العراقي. يحدث هذا في العراق فقط.

■ عبد الفتاح البرهان ضيّع أهم 4 شهور كانت حتكون مفصلية في تاريخ السودان وفي الاقتصاد السوداني.

■ في الوقت الذي ينتظر العالم الهجوم الروسي على الأراضي الأوكرانية، هناك حرب غير مباشرة تدور بين الجيش الأوكراني والانفصاليين، لن تغامر روسيا في أوكرانيا كما أنها لن تتركها تنضم إلى الناتو.

■ أوكرانيا المستضعفة أصبحت ككرة النار، فلا حلف الأطلسي يريد انضمامها إليه الآن لأن ثمن ذلك مرتفع، لا بل خطر، ولا الروس قادرون على غزوها لأن كلفة ذلك مرتفعة أيضاً اقتصادياً واستراتيجياً!

تقرير

الاتفاق النووي: شروط محافظي إيران

بعث البرلمان الإيراني رسالة إلى الرئيس إبراهيم رئيسي، حدد فيها شروط العودة إلى الاتفاق النووي مع القوى الكبرى

طهران ـ **صابر غل عنبري**
القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

مع إعلان أطراف مفاوضات فيينا النووية بين إيران والمجموعة الدولية، قرب التوصل إلى اتفاق، مع الحديث عن بقاء قضايا عالقة ورمْي كل من واشنطن وطهران الكرة في ملعب الآخر لاتخاذ قرارات سياسية لأزمة لإحياء الاتفاق النووي، تتعالى أصوات محافظة في إيران تحذّر الحكومة المحافظة من إبرام اتفاق يتجاهل «الخطوط الحمراء» الإيرانية. وحددت أغلبية من أعضاء البرلمان الإيراني شروطاً يجب الوفاء بها من أجل عودة طهران للالتزام بالاتفاق النووي، وذلك في رسالة إلى الرئيس إبراهيم رئيسي نُشرت أمس الأحد.

وأكدت الخارجية الإيرانية التي تجري المفاوضات، أنها ستبقى ملتزمة هذه الخطوط، وذلك في رسالة للقوى المحافظة في الداخل، فضلاً عن أطراف المفاوضات أيضاً. وقال وزير الخارجية حسين أمير عبداللهيان خلال لقائه مفوض السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، على هامش مؤتمر «ميونخ» للأمن، إن «على الطرف الآخر أن يعلم أن طهران لن تتنازل عن خطوطها الحمراء». وأضاف، وفق إفادة صحافية للخارجية الإيرانية أمس الأحد، أن «الوقت قد حان لتتخذ أميركا والدول الأوروبية الثلاث (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) قرارات سياسية لازمة لتظهر إرادتها الحقيقية للتوصل إلى اتفاق في أسرع وقت ممكن». وبحسب الخارجية الإيرانية، فإن بوريل قدم وجهات نظره حول ملفات رفع العقوبات والالتزامات النووية والتحقق من رفع العقوبات والضمانات، مشيرة إلى أن الطرفين اتفقا على مواصلة المشاورات.

ووجّه أكثر من 250 نائباً في البرلمان الإيراني البالغ عدد مقاعده 290 نائباً والذي يهيمن عليه المحافظون، أمس الأحد، رسالة إلى رئيسي بشأن مفاوضات فيينا، مؤكدين ضرورة التزام الخطوط الحمراء، مع الحديث عن ست نقاط دعوا الحكومة إلى مراعاتها خلال التفاوض. ودعا البرلمانيون الحكومة الإيرانية إلى «استخلاص العبرة من التجربة السابقة»، في إشارة إلى تجربة الحكومة السابقة في إبرام الاتفاق النووي، التي ينتقدها المحافظون، فضلاً عن المرشد الإيراني علي خامنئي. كذلك، ناشد البرلمان الإيراني في رسالته التي نشرتها وكالة «خانه ملت» التابعة للمؤسسة التشريعية، الحكومة، «عدم إبرام أي اتفاق من دون الحصول على الضمانات اللازمة بشأن عدم انسحاب أميركا مجدداً من الاتفاق».

وأكد البرلمان أن «على النظام الأميركي وبقية أطراف الاتفاق النووي التعهد بعدم استخدام آلية فضّ النزاع»، التي يمكن لأي من الأطراف الأخرى تفعيلها في حال ظهور خلافات لاحقاً لإعادة تدويل البرنامج النووي الإيراني وإعادة فرض العقوبات الأممية على طهران. وشددت رسالة البرلمانيين الإيرانيين على «ضرورة أن يتعهد النظام الأميركي والدول الأوروبية الثلاث للشعب الإيراني بإلغاء العقوبات التي فرضت عليه بذرائع واهية». وأضافت الرسالة أن النواب يريدون أولاً التحقق من ذلك، وكذلك التأكد من أن طهران ستحصل على أموال من صادراتها، وبعد ذلك تعود الحكومة الإيرانية للالتزام ببنود الاتفاق النووي.

وتمثل هذه الشروط من البرلمان مجازفة في وقت حساس بتقييد مجال المناورة أمام المفاوضين الإيرانيين في فيينا وتعرّض الاتفاق النهائي للخطر. وتأتي هذه الرسالة وسط خطوات أخيرة في فيينا لإحياء الاتفاق النووي قد تؤدي إلى اتفاق «قريباً جداً»، وفقاً لما قاله مسؤول كبير في الاتحاد الأوروبي لوكالة «رويترز» أمس.

في غضون ذلك، توقع رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي نفتالي بينت، في مستهل جلسة مجلس الوزراء الأسبوعية أمس الأحد، أن تفضي المباحثات في فيينا إلى إحياء الاتفاق النووي «قريباً». وقال بينت: «إذا وقّع العالم مجدداً على الاتفاق من دون أن يقوم بتمديد فترة سريان ومد موعد انتهائه، فإننا نتحدث عملياً عن اتفاق مدته عامان ونصف العام، يكون بمقدور إيران بعدها أن تطور أجهزة للطرد المركزي من دون أي قيود، وستحصل مقابل ذلك على عشرات المليارات من الدولارات». وأضاف أن إسرائيل «تستعد لمواجهة اليوم الذي يلي الاتفاق بكل الأبعاد والمستويات».